



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الأولى - السنة السادسة - الدورة الربيعية 2003م - العدد: 06

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم السبت 07 ربيع الثاني 1424 هـ
الموافق 07 جوان 2003م

فهرس

- 1- محضر الجلسة العلنية السادسة:03
■ عرض ومناقشة برنامج الحكومة.
- 2- ملحق:41
■ تدخلات كتابية.

ملاحظة:

عملا بما تقرر في الجلسة العلنية العامة، تنشر بقية تدخلات السيدات والسادة الأعضاء التي لم يتمكنوا - لاستنفادهم الوقت المخصص لهم - من قراءتها برمتها في الجلسة العامة المخصصة لمناقشة برنامج الحكومة، وذلك بين قوسين.

محضر الجلسة العلنية السادسة
المنعقدة يوم السبت 07 ربيع الثاني 1424 هـ
الموافق 07 جوان 2003م.

وقلوبنا تنصرف إلى زميلنا مدني بلمدني الذي وافته المنية مؤخراً وكذلك لا ننسى أخانا الكبير السيد محمد الشريف مساعدي الذي عشنا بالأمس ذكرى السنة الأولى لوفاته، فلهؤلاء جميعاً الرحمة والمغفرة.

والآن أدعوكم للوقوف دقيقة صمت وقراءة الفاتحة ترحماً على الضحايا.
(الوقوف دقيقة صمت).

السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي، ونحن نقف هذه الوقفة المشهودة لن أترك المناسبة تمر دون التنويه والإشادة بالوقفة التضامنية التي وقفها شعبنا في مختلف ولايات الوطن تضامناً مع ضحايا الكارثة الوطنية، والإشادة بالتحرك الفاعل والعاجل لرئيس الجمهورية والسيدات والسادة أعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان. التحية والتقدير نخص بهما كذلك كافة أسلاك وأعوان الدولة ومختلف مؤسسات البلاد.

العرفان والتقدير نخص بهما أيضاً الدول الشقيقة والصديقة.

أيتها السيدات ، أيها السادة ،

وتتواصل الحياة، ويستمر التحدي، وبعد الصدمة تأتي الحركة، ويقوى التصميم، وينطلق العمل، وهذا ما نفعله ويفعله شعبنا اليوم إذ يأتينا السيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري ليعرض علينا (مثل ما فعل مع المجلس الشعبي الوطني) برنامج حكومته وفقاً لما تتضمنه أحكام المادة 80 من الدستور.

أيتها السيدات ، أيها السادة ،

إنها مناسبة أيضاً ننتهزها اليوم لنقدم خالص تهانينا للسيد أحمد أويحيى على الثقة المستحقة التي حظي بها من قبل السيد رئيس الجمهورية والتزكية التي حظي بها برنامج حكومته من لدن نواب الأمة، ونفس التهاني نوجهها لأعضاء حكومته

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد أحمد أويحيى، رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين زوالاً.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة. يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة كما تعلمون الاستماع إلى عرض السيد رئيس الحكومة لبرنامج الحكومة وبعده سوف تتاح للسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الفرصة لمناقشة الوثيقة التي قدمت لهم.

– السيد رئيس الحكومة،

– أصحاب المعالي الوزراء،

– السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية،

– زميلاتي، زملائي،

تمر بلادنا هذه الأيام بظروف عصيبة جرأء الكارثة الطبيعية التي ألمت بها والتي أودت بحياة الآلاف من مواطنينا وأدت إلى خسائر جسيمة في ممتلكات الأفراد والجماعات وتهديم منشآت عامة وخاصة.

وأمام قضاء الله وقدره لا يسعنا إلا أن نترحم على الضحايا الذين أودى بهم هذا الزلزال المهول الذي ضرب ولايات وسط البلاد وأن نسأله سبحانه وتعالى أن يتغمد أرواحهم برحمته الواسعة وأن يلهم ذويهم الصبر والسلوان وأن يُعَجِّلَ بشفاء الجرحى منهم.

ونحن نترحم على ضحايا بومرداس والعاصمة وبقيّة ضحايا الولايات الأخرى المجاورة، عقولنا

السيد رئيس مجلس الأمة وأخي العزيز،
أيتها السيدات، أيها السادة أعضاء مجلس الأمة،
سيداتي، سادتي،
أقف أمام مجلسكم الموقر والجزائر لا تزال
حزينة من الجراح ومن الآلام التي أصابتها جراء
الزلازل العنيف الذي ضربها يوم 21 ماي الفارط في
المنطقة الشمالية من ترابها الوطني وبخاصة في
ولايتي بومرداس والجزائر العاصمة.

وفي هذه اللحظات الحزينة، أجدد باسم الحكومة
وباسمي الخاص أصدق تعازينا لعائلات ضحايانا،
سائلا مولانا أن يتغمد ضحايانا بوسع رحمته
ويتقبلهم في دار الحق مع الشهداء الخالدين وأن
يلهم أهلهم وذويهم ويلهمنا جميعا الصبر والسلوان
في هذا المصاب الجلل.

كما أتمنى الشفاء العاجل لجرحانا متمنيا لهم
استعادة صحتهم وعافيتهم في أقرب الآجال.

وأتوجه لإخواننا وأخواتنا المنكوبين، لأعبر لهم
عن تعاطفنا معهم، وعن تجند الدولة والشعب
الجزائري برمته لخدمتهم. كما أجدد التزام وتعهد
الدولة للسعي جاهدة من أجل العودة السريعة إلى
حياة عادية واسترجاع البسمة في عيون الأطفال
وفي قلوب أوليائهم.

نعم أيتها السيدات، أيها السادة أعضاء مجلس
الأمة، بعد آلام الصدمة التي زعزعت الجزائر، وقف
أبناء شعبنا البار في وثبة تضامنية مثالية بمساندة،
استثنائية من الشعوب الشقيقة والصديقة.

نعم، سيداتي، سادتي، أعضاء مجلس الأمة، قامت
الجزائر، شعبا ودولة، بإسعاف وإنقاذ وإيواء
أهاليها المصابين والمنكوبين. والفضل هنا يعود
لعشرات الآلاف من أبناء وبنات الجزائر، أعوان
الدولة، من الجيش الوطني الشعبي، والحماية
المدنية، والشرطة الوطنية، والسلك الطبي والشبه
الطبي، والدرك الوطني، وأعوان الإدارة والعمال وآخرين.
إنهم أبناء وبنات الجزائر، أكدوا بجدارية وتفان
أنهم أبناؤها الحقيقيون المستعدون للتضحية من
أجلها ومن أجل شعبها، الشعب الجزائري الذي
تجند بقوة، وبصفة خاصة شبابه، ذلك الشباب

الموقرة راجين له ولهم التوفيق والنجاح لما فيه
الخير والسؤدد لبلادنا. ولئن تزامن هذا التعيين مع
الكارثة فإننا مقتنعون بأن السيد أويحيى وطاقمه
الوزاري لقادران على مواجهة التحدي، والتغلب
على هذه المصاعب الظرفية، خاصة وأننا نعرف
في السيد أويحيى الاقتدار والتصميم والخبرة التي
تمكنه من تجاوز المصاعب واحترام المواعيد
وتحقيق النتيجة.

إن تقديم برنامج الحكومة أمام البرلمان يُعدُّ عملاً
أساسياً في العلاقات المؤسساتية الدستورية. إننا
في مجلس الأمة ندرك دورنا وحدود صلاحياتنا
ولكننا مع ذلك نريد الإسهام في النقاش للفت
الانتباه حول النقائص وتقديم الاقتراحات بغرض
تحسين الأداء، لأننا نعتقد أن توفيق الحكومة في أداء
مهمتها هو توفيق لنا جميعاً وبمختلف مشاربنا الفكرية.

سيداتي، سادتي،
إن برنامج هذه الحكومة مثل سابقتها هو تنفيذ
لمحاور برنامج رئيس الجمهورية كما أن الطاقم
الوزاري الذي يجسده هو طاقم مشكل من أغلبية
رئاسية ائتلافية واحدة.

إذن نحن مدعوون اليوم ليس للمطالبة بتعديل
مضمون هذا البرنامج بقدر ما نحن مدعوون للفت
الانتباه إلى تدارك النقص في هذا الميدان أو ذلك أو
إلى التنويه بالجهد الذي بذله هذا القطاع أو ذلك.

تلك هي غايتنا من تنظيم نقاش هذا اليوم، أملين
أن يتركز على الهام من المواضيع واضعين الثقة في
السيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري مبدئين
الاستعداد للمساهمة في كل عمل من شأنه الإسراع
والزيادة في وتيرة التنمية وتحقيق الرفاه لأبناء
شعبنا العظيم.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله
والمؤمنون».

والآن أدعو السيد رئيس الحكومة ليقدم عرضا
حول برنامج حكومته فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد أويحيى، رئيس الحكومة: بسم الله
الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

إنكم خير خلف لخير سلف ولكي لا أخرجكم أكتفي فقط بالتذكير بكل المواقف وكل المناسبات التي كان فيها من حظ الجزائر أن تلتاقكم في الموعد مستعدين للاستجابة منذ سنة 1993؛ وأنا هنا في إطار تقديم برنامج الحكومة وتقديرا لمجلس الأمة الذي هو ثاني غرفة للبرلمان الجزائري أستسمحكم إذ أكرر مرة أخرى الخطاب الذي جئت به أمام المجلس الشعبي الوطني، وبهذه المناسبة، أعبّر لكم باسم زملائي أعضاء الحكومة وباسمي الخاص، عن أصدق المشاعر والاحترام العميق الذي نكنه لهذا المجلس الموقر والذي نشعر به نحوكم جميعا أيتها السيدات، أيها السادة أعضاء مجلس الأمة، ولأعبّر لكم كذلك، عن شرف الوقوف اليوم، أمام ممثلي شعبنا، الشعب الجزائري الذي أوجه له مجددا، من خلال هذه القاعة التحية والتقدير.

وإن مجلسكم الموقر هذا والتعددي، لهو مثال واضح وجلي على تجسيد الديمقراطية في بلادنا، وعلى حيوية تفعيلها يوميا. كما أن الحكومة التي أتشرف بقيادتها هي أيضا، مثال حي على حقيقة التعددية السياسية الجزائرية.

ومن ثمة، فمثل هذا التشابه ما بيننا، يرمز إلى تكامل طبيعي بين مجلس الأمة والحكومة، تكامل نتقدم في سياقه وتحت مظلة الدستور، أمامكم لنعرض عليكم برنامج الحكومة، ولنناقشه معا.

السيد الرئيس، سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة، تتقدم الحكومة إليكم بتشكيلة وزارية متشابهة مع الطاقم السابق، مثلما وُضع بين أيديكم منذ أيام، برنامجها المتطابق مع البرنامج الذي سبق أن ناقشتموه في صائفة السنة الماضية. ولذلك أسباب سأعرض ثلاثة منها.

فالسبب الأول لهذا الخيار يمكن في الطابع الدستوري لنظامنا السياسي، نظام رئاسي يجعل من غاية الحكومة السهر على تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، وهو الأمر الذي تعترم الحكومة الخوض فيه.

أما السبب الثاني لخيار الحكومة، فإنه نابع من حجم التحديات وثقل التأخرات التي تراكمت في

الذي وهو في أغلب الأحيان، في حالة البطالة واليأس، شعبنا وشبابه الذين وقفوا وتطوعوا وسهروا أياما وليالي طويلة بجانب إخوانهم وأخواتهم المصابين والمتضررين.

وهنا، ومن مجلس الأمة، ونحو كل هؤلاء الأبطال، وليس نحو الحكومة، أتجراً، السيد الرئيس، سيداتي، سادتي، أعضاء مجلس الأمة، لألتمس منكم أن نتوجه لهؤلاء جميعا، مواطنين، جيشا وطنيا شعبيا، حماية مدنية، أطباء وأعوان الصحة، عناصر أسلاك الأمن، أعوان الإدارة، عمالا وآخرين، بتحية تقدير وعرفان خالصة، على كل ما قدموه في هذه الكارثة. السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، سيداتي، سادتي، بعد الصدمة الأليمة وفي حزن مستمر، استعادت الجزائر قواها، وهي عاكفة الآن، على عملية إعادة بناء كل ما هدم وكل ما تضرر. إنكم تابعتم باهتمام وبمشاركة في الميدان، القرارات الهامة التي أعلن عنها السيد رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء، في شكل برنامج هام لإعادة البناء، وكذا الالتزامات التي اتخذها فخامته، بالإسراع في إعادة إسكان المنكوبين، وهي التزامات أخذتها الحكومة على عاتقها.

كما اطلعتكم قبل اليوم، على قرارات مجلس الوزراء فيما يتعلق بعزم الدولة على الخروج عن قريب، بإجراءات هامة بغية تعزيز قدرات الوقاية والإسعاف لمواجهة مثل هذه الكوارث الوطنية. إنها كلها قرارات جاءت من منطلق تكفل الدولة بواجبها، قرارات تتعهد الدولة بتجسيدها طبقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية.

السيد رئيس مجلس الأمة وأخي العزيز، سيداتي، سادتي، أعضاء مجلس الأمة المحترمين، ها نحن، اليوم، أمام مجلس الأمة الموقر بعد المرور أمام المجلس الشعبي الوطني في إطار تقديم برنامج الحكومة وإذ يتزامن هذا الموعد مع مرور سنة عن وفاة الأخ العزيز وهو من صانعي مسار الجزائر المكافحة والجزائر المستقلة فلا تفوتني هذه الفرصة لأترحم من جديد على روح الفقيد والأخ العزيز السيد محمد الشريف مساعدي كما أتوجه نحوكم بالقول

لهذا البرنامج على ورشة واسعة، وهي خاصة باستمرار وتكثيف الجهودات تلبية لحاجيات وتطلعات المواطنين، وبخاصة في تلك القطاعات الواقعة تحت ضغط حاد.

وفي المقام الخامس، سيرتكز اهتمام الحكومة على ترقية مساهمة الدولة في المجال الاجتماعي وخاصة في ميدان التضامن الوطني. أما المحور السادس والأخير لبرنامج الحكومة، وهو مواكب لمسار عملها، فيتمثل في استمرارية وتعميق الحوار والتشاور مع جميع شركائها ومع محيطها الوطني. ومن جهة أخرى، فإنه من الطبيعي أن كل هذا النشاط الحكومي المبرمج، سيأتي بمساهمة في ترقية السياسة الخارجية للجزائر، سياسة محددة، ومنشطة من طرف السيد رئيس الجمهورية طبقا للدستور، سياسة خارجية ممارسة في إطار مواقف وخيارات الجزائر الواضحة والتي شرحت في البرنامج الذي هو بين أيديكم. كما أنه من الواضح أيضا أن العمل الذي ستعكف عليه الحكومة هو عمل سيأخذ في الحسبان المساهمة والمشاركة في السياسة الوطنية للدفاع التي وردت في برنامج الحكومة.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، سيداتي، سادتي، لقد قلت منذ حين إنه ورغم تجنيدنا لمواجهة عواقب الكارثة الوطنية الأخيرة، سيظل من اهتماماتنا الجوهرية استتباب الأمن وتعزيزه بصفة دائمة عبر التراب الوطني ولفائدة الأشخاص والممتلكات.

وإنني متيقن أن هذا الحرص يشاطره كل واحد منكم باسم شعبنا الباسل الذي يعيش هذه الحالة ويواجهها بشجاعة وكرامة من واجب الحكومة أن ترافقها بموقف ثابت وتجنيد قوي.

وبهذه المناسبة، أنحني بخشوع وإجلال باسم الحكومة، أمام أرواح ضحايا الإرهاب، شهداء الواجب الوطني وأعبر لذويهم وعائلاتهم عن تضامننا معهم. كما أحيي باسم الحكومة، جميع الأبطال الذين يسهرون بمثابرة مثالية ويضحون بتفان كبير، حرصا منهم

بلادنا عبر السنين والعشريات، تحديات وتأخرات جعلت من عامل الوقت أهم عنصر في الجزائر، وفي خدمة الجزائر استجابة لتطلعاتها وطموحات شعبها، وتجنبنا للمزيد من التأخرات على حسابها.

وهناك سبب ثالث وأخير لقرار الحكومة بتبني البرنامج السابق، وهو سبب ينحصر في الموعد الانتخابي المحدد دستوريا في آفاق تقل عن سنة كاملة.

فلو تجاهلت الحكومة هذه الواقعة لكان ذلك موقفا ديماغوجيا من جانبها. وإن أخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار يعزز الخيار الأمثل لمواصلة المشوار في مجالي التنمية والإصلاحات. فالحكومة التي اختارت أن تظل بعيدة عن أي موقف انتقالي أو متردد، عازمة بعون الله، على أداء مهمتها كاملة دون هوادة، لكي تجنب وطننا الغالي خسارة أي شهر أو أسبوع أو حتى يوم كان في البناء والتشييد خدمة للشعب الجزائري.

وإن الكارثة الوطنية التي ألمت ببلادنا لا تزيدنا إلا عزيمة وشجاعة لمواصلة التجنيد الكامل والسهر المستمر للتكفل ببرنامج الحكومة المعروض عليكم والتكفل في نفس الوقت، بالبرنامج الخاص المتعلق بإعادة بناء ما فقدته الجزائر في هذه الكارثة، من أجل تضميد جراح شعبنا الصبور وإعادة البسمة لأهاليها وإخواننا المنكوبين والمتضررين.

السيد رئيس مجلس الأمة، سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة، يركز البرنامج الذي أنشرف بعرضه على مجلسكم الموقر على ستة محاور جوهرية.

يتعلق محتوى المحور الأول باستكمال تعزيز الأمن الدائم عبر كل التراب الوطني في فائدة البلاد والعباد والممتلكات. أما المحور الثاني، فهو يتعلق باستمرار مسار الورشات الهامة والمتعلقة بإصلاح العدالة وكذا دور ومهام الدولة وأيضا المنظومة التربوية.

ومن جهة أخرى، فإن الانشغال الأساسي الثالث للحكومة يدور حول تقدم الإصلاحات الاقتصادية وبعث التنمية الوطنية. كما يحتوي المحور الرابع

التي نكافحها، لكي نجنب شعبنا مخاطر وخيمة. ومن جهة أخرى، لن يكون بإمكان أيّ كان أن ينكر أن الشبكة العالمية للإرهاب تشكل تهديدا خطيرا على أمن واستقرار العالم، تهديد لا يستثنى أحدا، تهديد لن يكون بمنأى عنه أيّ كان، فلا قوة السلاح ولا حتى الانتماء الحضاري قادران على تجنيب أي بلد وأي شعب، هذا التهديد.

إن الجرائم الإرهابية التي استهدفت مؤخرا دولا شقيقة، وهي الجرائم التي نددنا بها، مثلما نددنا بالعمليات الإرهابية التي استهدفت الدولة الأقوى في العالم، هي كلها حقائق تستوقف الجميع للتمعن فيها.

إنها حقائق نأمل أن تكون مصدر تأمل واستلهام في العالم، وخاصة لدى تلك الدوائر والأوساط التي التزمت صمتا مرعبا إزاء محننا، إن لم نقل أضافت لآلامنا قساوة من خلال مواقفها أو تعاليفها المجحفة في حقنا، وأيضا تلك الدوائر التي قبلت في بعض الأحيان التورط في الجرائم التي ارتكبتها الإرهاب في حق شعبنا.

إن أملنا اليوم، في أن الجرائم التي ارتكبتها الإرهاب في السنوات الأخيرة ضد شعوب أخرى، وفي مختلف القارات، تكون قد أتت بأدلة مقنعة تقضي على الشك والتردد والتواطؤ، وتؤدي إلى تعاون دولي جماعي ضد الإرهاب، تعاون فعال يشارك فيه الجميع ولفائدة الجميع دون استثناء.

أما نحن في الجزائر الذين عانينا الأمرين من ويلات الإرهاب، فإن كفاحنا المستمر ضد هذه الآفة، وكذا أخبار العالم الآنية في هذا الشأن، تدعونا كلنا إلى المزيد من التجنيد واليقظة لكي لا نترك أي فرصة للإرهاب الغادر، وحتى نواكب تضحيات قواتنا الأمنية التزامنا وتجنيدنا جميعا بغية حماية الجزائر شعبا وممتلكات ومستقبلا، والتعجيل باستئصال الإرهاب من أرض الجزائر الطاهرة.

سيدي الرئيس، سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة، مثلما ذكرت آنفا في مداخلتني هذه، فإن الأولوية الثانية والدائمة للحكومة تكمن في الحرص

على أمن المواطنين وإصرارا منهم على القضاء على الإرهاب، وأعني هنا أفراد الجيش الوطني الشعبي، والدرك الوطني، والشرطة الوطنية، ورجال الدفاع الذاتي وكذا الحرس البلدي. كما أرفق هاته التحية وهذا التنويه بالتأكيد لهم أن جميع مؤسسات الجمهورية واقفة بجانبهم وهي مستعدة لأن تقدم لهم كل الدعم والوسائل الضرورية.

بالفعل، وبعد الجهد الذي سخرته بلادنا من أجل إنهاء إراقة الدماء والحد من الخوف وتجنيب البلاد المزيد من الدمار، بما في ذلك اعتماد أساليب تنبع من قيمنا العريقة كالوثام المدني، فإن الجزائر أصبحت اليوم معززة في حقها ومالكة لكل الأسباب الموضوعية لمتابعة كفاحها ضد الإرهاب بكل مشروعية وبكل حزم حتى القضاء نهائيا على هذه الآفة، وتطهير أرض الجزائر من شرورها وفتنها وجرائمها، وبالتالي، تحصين وطننا وحماية الأجيال من هذا الخطر الداهم الذي يتهدد العالم كله، خطر لا يعرف الحواجز ولا توقفه الحدود.

بالفعل، لا يمكن لأي كان اليوم، أن ينكر الانتصارات التي حققتها الجزائر لدحر الإرهاب في جميع ربوع الوطن بفضل تضحيات جسام. ولا يمكن لأحد كذلك أن يتنكر لحقيقة لا جدال فيها ألا وهي أن تهديد الإرهاب بتدمير الدولة الوطنية هو خطر تجاوزته الجزائر. ولا يمكن أيضا لأحد أن لا يعترف بأن بلادنا استعادت الحياة والأمل على حساب الاغتيال الجبان والدمار الوحشي. ولا يمكن لأي كان اليوم أن يستثمر في زرع بذور الشك والبلبلة حول عزم الدولة بكل مؤسساتها، على الاستمرار في مكافحة الإرهاب حتى الانتصار النهائي عليه.

غير أنه لا يحق كذلك لأي أحد، مهما كان، أن يحجب الحقيقة وهي أن الإرهاب الجبان حتى في اللحظات الأليمة الحالية لا يزال يتسبب في سقوط أرواح طاهرة في صفوفنا وهي أرواح لا تقيم ولا تعوّض. كما أنه لا يحق لأي ضمير حي أن يتهاون في مسألة التعبئة القصوى واليقظة الدائمة لجميع المواطنين والمواطنات في وجه المجموعات الإرهابية

المساهمة في تطوير وإنجاز هذا الإصلاح الجبار والجوهرية، وستجني الجزائر في السنوات المقبلة كل ثمار هذا الجهد الكبير، وهذا العمل المتواصل.

ذلكم هو الشأن أيضا فيما يتعلق بإصلاح دور ومهام الدولة، إصلاح عرف انطلاقا وهو يتطور بوتيرة ستحرص الحكومة على الحفاظ عليها وتحفيزها. لقد أقامت الجزائر دولتها المستقلة السيدة منذ أربعين سنة فقط وكان لأسلافنا الفضل في إرساء دعائم هذه الدولة من العدم، وكذا السهر على بناء الدولة الجزائرية الحديثة في خدمة شعبنا وعلى أسس وخيارات وكذا وقائع كانت قائمة آنذاك.

وأنا أتحدث عن هذا الموضوع، لا يسعني إلا أن أترحم على روح الفقيد أحمد مدغري المدعو (سي الحسين) الذي ستظل الجزائر مدينة له بكل ما أنجزه في وضع أسس الإدارة الجزائرية الحديثة. إن إصلاح دور ومهام الدولة هو بمثابة ورشة جوهرية وواسعة، وذات بعد زمني متوسط المدى. إنه منعرج مصيري لكي نتكيف مع عهد التعددية السياسية ومع قواعد اقتصاد السوق، وكذا مع متطلبات مجتمع يشارك فعلا في حياة وسير البلاد. بالفعل، إن هذا الإصلاح هو بمثابة ورشة تتطور عبر جوانب عديدة من حياتنا الوطنية اليومية، ورشة لا يمكن تقسيمها إلى مشاريع محدودة مثل مراجعة القوانين المتعلقة بالبلدية والولاية، مراجعة هي الآن في طور التحضير، في كنف الرزانة المطلوبة في مثل هذه الملفات الحساسة.

وفي الواقع، وحتى وإن حصرنا الحديث عن إصلاح دور ومهام الدولة في المجموعات المحلية فقط، يجب علينا أن نسجل في هذا المجال، تطورات معتبرة من خلال مسح ديون هذه المجموعات، وتعزيز دورها، وكذا تطوير إمكاناتها.

إن إصلاح دور ومهام جهاز الدولة يكمن في الواقع، في تطوير الدولة برمتها، نحو دورها الحديث والضروري المتمثل في التكفل بالرقابة والضبط وكذا السهر على التحفيز والتوجيه وأيضا في الوصول إلى نجاعة أفضل في دور الدولة الثابت على الصعيد الاجتماعي، وفي ضمان الخدمات

على استمرار مسار الإصلاحات الكبرى الثلاثة التي بادرت بها السيد رئيس الجمهورية، وهي إصلاح العدالة، وإصلاح دور ومهام الدولة، وأخيرا إصلاح المنظومة التربوية.

وهنا لا بد من القول إن هذه الورشات الثلاث الضخمة غدت كلها منذ لحظة انطلاقها، مشاعر وتعاليق متزامنة ومتضاربة، مشاعر من الرجاء والتسرع من جهة، ومن جهة أخرى، مواقف متعارضة في الرؤية ومثيرة للجدل، وهي كلها ردود أفعال طبيعية بحكم رهانات كل هذه الإصلاحات، وكذا بحكم حرية النقاش في الجزائر.

إنها كلها إصلاحات ذات طابع جوهري بالنسبة لمستقبل بلادنا. فهذه الإصلاحات تكون الجزائر في الموعد مع مستقبلها، وبدون هذه الإصلاحات، سيضيع هذا الموعد من جراء اختلالات في شمولية مسارنا الوطني وتلاشي جهودنا.

هكذا، وبدون إنجاح إصلاح العدالة، سيظل سلطان القانون هشاً في بلادنا، كما ستظل السكينة متذبذبة في مجتمعنا، سواء تعلق الأمر بالمجموعة الوطنية، أو تعلق الأمر بالمواطنين فرادى. وبدون إنجاح إصلاح العدالة، ستبقى الحريات التي تواكب وتلازم خيارنا الوطني للديمقراطية معرضة للتجاوزات، وخاصة لعدم التفاهم فيما بيننا.

وإضافة إلى ذلك، فبدون إنجاح إصلاح العدالة، سيظل اقتصاد السوق الذي اختارته الجزائر والذي يرتكز على المال والاستثمار، آفاقاً هشة أو حتى معرقة في حالة انعدام الحماية والتحكيم وهما أمران لا يتحققان بدون توفير عدالة فعالة وسريعة ومنصفة.

وأؤكد لكم أن ورشة إصلاح العدالة هي عمل في تقدم مستمر، وستسمح لكم دراسة مشروع قانون البرمجة القضائية عن قريب، بالتأكد من ذلك، والإطلاع على شمولية هذا الملف وجزئياته. وموازية مع ذلك، فإن الورشتين المتعلقةتين بتعديل ترسانتنا القانونية وتحسين تكوين القضاة وأعاونهم، تسجلان تقدما مستمرا.

غير أن إصلاح العدالة هو ملف ذو آفاق على المدى المتوسط، ولقد أتيح لهذه الحكومة شرف

العمومية، تحولّ ينحصر كله في الوصول إلى حكم راشد، تحولّ هو حاليا ورشة تتفاعل يوميا وستظل في تقدم مستمر.

سيدي الرئيس المحترم، سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، أصل الآن في حديثي إلى ثالث إصلاح ضخم، انطلق في الجزائر في الآونة الأخيرة، ألا وهو إصلاح المنظومة التربوية.

إن الحكومة عاقدة العزم على أن تتكفل بحصتها في هذه الورشة الهامة التي ستمتد عبر السنين. كما أن الحكومة واعية كل الوعي بحيوية الآراء وتضاربها حول هذا الملف، ذلكم هو ما جعلها تعود إليكم بنفس النص حرفيا، والذي ناقشتموه وصادقتم عليه في السنة الفارطة، فيما يتعلق بملف إصلاح المنظومة التربوية.

إن إصلاح المنظومة التربوية أمر يكتسي طابع الضرورة القصوى، لكي نكون في الموعد مع التاريخ في التمسك بماضينا وهويتنا وذاكرتنا. وعلى عاتق الحكومة تقع مسؤولية المساهمة لتفعيل هذا الإصلاح، مسؤولية ستتكفل بها بدون تسرع غير مجد ولكن أيضا بدون تأخر مكلف. لقد تم تحديد رزمة وأهداف إصلاح المنظومة التربوية، وسنحرص على احترامها وتجسيدها.

بالفعل، إنها لقناعة راسخة لدى الحكومة في أن تنفيذ هذا الإصلاح هو أحسن منهج للاستجابة للتطلعات المتعلقة به، كما ستكون أفضل مصدر للطمئنان من التخوفات التي تدور حوله أيضا.

إن الماضي قدما بهذا الإصلاح سيبرهن على أن غايته لا تكمن في نفي المجهودات المعتبرة لنصف مليون معلم وأستاذ من الذين حرصوا وعملوا في ظروف صعبة من أجل تكوين الملايين من أبناء وبنات هذا الوطن في مختلف الأطوار، وخلال سنوات عديدة، بل إن الغاية من إصلاح المنظومة التربوية هي تثمين هذه المجهودات المتواصلة من خلال تقليص الحجم الباهظ للتسرب المدرسي وكذا ضياع الثمار على مستوى المدرسة والجامعة والتكوين المهني. كما سيأتي هذا الإصلاح بتحسين تدريجي في ظروف التعليم والأداء البيداغوجي

وكذا البرامج.

وفي نفس الوقت، سيبرهن تنفيذ إصلاح المنظومة التربوية ميدانيا على أنه عملية تحسينية لا تهدف أبدا إلى التخلي عن حق الجميع في التعليم، وهو حق مكرس دستوريا، ولا إلى التراجع عن مجانية التعليم العمومي في مختلف الأطوار من السنة الأولى من المدرسة إلى أعلى مستوى جامعي، ولا حتى إلى التراجع عن دعم الدولة لتكوين أبناء العائلات المعوزة.

وفي هذا السياق، سيؤكد تنفيذ إصلاح المنظومة التربوية أيضا، أن غايته ليست - كما تروج لذلك أوساط سياسية - التراجع عن مكانة اللغة العربية، اللغة الوطنية والرسمية، أو عرقلة ترقية اللغة الوطنية الأمازيغية أو أكثر من ذلك، تجريد الطفولة والشبيبة الجزائرية، من جذورها ومن هويتها الثقافية والعقائدية، جذور وهوية مكونة من ثلاثية لا تتجزأ وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية.

إن هذا الإصلاح يرمي إلى رفع تحديات جوهرية، لا مفر منها، تحديات تتمثل في إدماج المدرسة الجزائرية ضمن مناهج التدريس بطرق عصرية والتحكم في العلوم والتكنولوجيات وكذا اللغات الأجنبية، والتفتح على عالمنا المعاصر، وهي كلها مكتسبات ستضاف إلى منظومتنا التربوية الأصيلة لفائدة الجزائر والجزائر فقط.

السيد الرئيس، أيتها السيدات، أيها السادة أعضاء مجلس الأمة، إن الإصلاحات الكبرى التي تناولتها في حديثي هذا، هي تحولات لا يمكن فصلها عن تحولات جوهرية أخرى ألا وهي الإصلاحات الاقتصادية والحاجة إلى تعزيز قدراتنا في هذا المجال، خدمة للوطن، وحرصا على رفاهية المواطن. نعم، لا يمكن لأحد أن ينسى أو يتناسى قساوة الأزمة الاقتصادية التي عصفت ببلادنا عقدين من الزمن قبل اليوم، والتي أدت بنا إلى إعادة هيكلة جد أليمة لاقتصادنا، وهي منجرة عن عجز بلادنا على تسديد مديونيتها الخارجية.

لقد كلفت هذه العملية شعبنا تضحيات جساما، ولكنها كانت أيضا المحطة التي أقدمت فيها الجزائر

وهذا كله واقع وتفكير نتشابه فيه مع شعوب أخرى. غير أن جوهر مصلحتنا المشتركة هو جعل الجزائر تتقدم بوتيرة أفضل في مسار الإصلاحات الاقتصادية، كما أن الأجر هو وصولنا جميعا، ومعا للتكفل بهذا التحول عن طريق فضائل الحوار المثمر والتكامل المفيد بين السلطات العمومية وممثلي العمال وكذا المتعاملين العموميين والخواص.

إننا نعترف جميعا بتأخرنا في تحقيق هذه الإصلاحات الاقتصادية، كما يجب أن نعترف بأن هذه العملية تدور - وهذا منذ سنوات طويلة - في ظل نقاش مشحون في بعض الأحيان بمواقف دوغماتية وعقائدية عقيمة وعلى حساب العمل والتقدم في الميدان. بل أكثر من ذلك ومع الأسف، فإن هذا النقاش الحيوي والحاد والمستمر، حول التحولات الاقتصادية المنشودة لم يؤد إلى بلورة رؤية شاملة وتصور كامل وتوافقي حول مستقبلنا جميعا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. بل أخطر من ذلك، فإن تضارب الآراء هذا واستقطابه لاهتمامنا، ترك المجال مفتوحا والثغرات واسعة لتفشي بعض الآفات الاقتصادية والاجتماعية الخبيثة والضارة.

هكذا، وفي انتظار استكمال بناء جميع القواعد والوسائل لاقتصاد السوق الحقيقي، نلاحظ اليوم انتشار اقتصاد البازار الذي يهدد الإنتاج المحلي حتى قبل سقوط الحواجز الجمركية والتعريفية. إن الغش بمختلف أشكاله وكذا المضاربة والاقتصاد الطفيلي هي الآفات التي تزحف في بلادنا في انتظار تحفيز النشاط الاقتصادي المنتج وتدعيم الاستثمار، وهي حقائق ترافقها ظواهر الريع والثروات المشبوهة واستنزاف الموارد المالية المشروعة للدولة، وكذا تفشي التفقير ومعه حقائق البؤس واليأس.

صحيح أن في بلادنا عمالا كادحين، يضحون يوميا في مؤسسات تستعيد أنفاسها بعد الصعوبات والمتاعب القاسية التي مرت بها في خضم التحولات. صحيح إن في بلادنا مستثمرون نزهاء نكن لهم الاحترام، وضعوا ثقتهم في تنمية الجزائر.

أخيرا على إصلاحات اقتصادية بدأت تقطف ثمارها الأولى اليوم، حتى ولو كانت هذه الإصلاحات في حاجة إلى استكمال. فمن ثمة، يجب علينا جميعا الاقتناع بأنه من مصلحتنا الوطنية أن نكمل بأنفسنا ولأنفسنا الإصلاحات الاقتصادية المتبقية، ولا ننتظر الوقوع في مصاعب اقتصادية جديدة لنتفطن لهذا الأمر.

إننا على علم جميعا بأن ثروة المحروقات التي نتغذى منها اليوم، هي مكسب زائل. ولنتذكر جميعا أن عشرينيتين أو ثلاث من الزمن هي مهلة قصيرة جدا بالنسبة للجزائر. كما يجب على كل واحد منا في الجزائر، الاهتمام بالتقلبات الجارية حاليا على الساحة الدولية والتي تنعكس سلبا لا محالة، على أسعار المحروقات.

وزيادة على هذه المعطيات كلها، تبقى حاجياتنا الوطنية وكذا تأخراتنا جد ثقيلة على أصدعة متعددة، سواء تعلق الأمر بندرة المياه أو بقضية السكن، أو تحسين الخدمات الصحية، أو بأزمة البطالة، أو بقدراتنا الجامعية لمواجهة عدد الطلبة، أو كذلك - وحتى بصفة متأخرة مع الأسف - تعلق الأمر بضرورة وضع ضوابط وإمكانيات الوقاية في وجه الكوارث الطبيعية الكبرى.

إن الإمكانيات الضرورية لصنع تنمية وطنية مكثفة وذات جدوى، موجودة في الجزائر والتي بإمكانها ضمان ثروة وطنية وثروة فردية دائمتين. غير أن الرهان الأكبر الذي يجب علينا جميعا رفعه هو تحدي ورهان التغيير والإصلاح، لكي نوظف أكثر قدراتنا وثرواتنا، ولكي نراجع تفكيرنا ونقتنع أن قضية التنمية ليست أمر سنة أو حتى خمس سنوات، ونستخلص من ثمة، ضرورة وضع أولويات، ولكي نصل أيضا جميعا إلى توافق وإجماع وطني حول خياراتنا وتوجهنا في مواجهة تحديات التنمية. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، إن مسعى بلادنا لتجسيد الإصلاحات الاقتصادية هو مسار تتضارب حوله الآراء، من أصوات تطالب بالإسراع فيها إلى آراء متخوفة من ذلك، وأخرى ترفضها.

وبطبيعة الحال، ستسلك الحكومة هذا النهج التكميلي بالموازاة مع الورشات المفتوحة والمتعلقة بإصلاح المنظومة البنكية والمصرفية وترقية رقابة أكثر فعالية، وكذا تحفيز الاستثمار، بدعم سياسة منطقية للقرض وأيضا - وهذا أمر جوهري - ترقية دور الدولة في المجالين الاجتماعي والتضامن الوطني.

سيدي رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، أستسمحكم إن لم أسهب في ذكر الجهود التي تنوي الحكومة مواصلتها في إطار إنجاز الهياكل في جميع القطاعات، سواء تعلق الأمر بالهياكل القاعدية أو بالإنجازات المتعلقة بالقطاعات ذات الأولوية كالصحة والمياه والسكن. وقد ذهبت لهذا الخيار وأنا مقتنع أن ردي لاحقا، على تساؤلآتكم واستفساراتكم، سيتيح لي الفرصة بتقديم تفاصيل أكثر. كما اقتنعت في هذا الخيار، أن الأمر، في مجال الهياكل القاعدية، يتعلق أساسا بعملية ملموسة ومحددة، تركز على تقديم أرقام. لقد أثرت قبل قليل حجم الالتزامات المالية التي تشكل مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 525 مليار دينار لمدة أربع سنوات، وهو جهد إضافي فقط لتجنيده الدولة في مجال التنمية، تجنيد يمكن إبراز صورته من خلال رقمين يتعلقان بالفترة ما بين 2000 و2003:

ففي المقام الأول، إن رخص البرامج المسجلة في قوانين المالية المتتابعة خلال المدة المذكورة (2000 - 2003) (Les autorisations de programme) يتجاوز مجموعها 2300 مليار دينار، أي ما يعادل 28,5 مليار دولار. L'ensemble des autorisations de programme sur les années (2000 - 2003) totalisent 2,300 milliard de dinars soit 28 milliard de dollars (500 millions)

أما في المقام الثاني، فإن الاعتمادات المخصصة في ميزانية التجهيز لنفس الفترة (2000 - 2003) تتجاوز في مجموعها 2.000 مليار دينار، أي ما يساوي 25 مليار دولار. (Les crédits de paiement que vous avez voté pour les budgets d'équipement des

وصحيح أيضا إن الدولة تبذل جهدا ملموسا ومعتبرا للمضي قدما بالإصلاحات الاقتصادية ودفع وتيرة التنمية الوطنية.

غير أن كل هذه الحقائق الإيجابية تبقى بعيدة عن المبتغى، وأنها عبارة عن جهد غير مكتمل. وأول طرف يعترف بهذا الواقع، هي الدولة نفسها، كما أن أول اعتراف بهذا الواقع، يكمن في البرنامج العملاق لدعم الإنعاش الاقتصادي الذي بادر به السيد رئيس الجمهورية في سنة 2001 والذي يستمر إلى نهاية السنة المقبلة، بغلاف مالي يبلغ 7 ملايين دولار، أي ما يعادل 525 مليار دينار.

فمن خلال هذا التذكير، تبرز حتمية واضحة، ألا وهي ضرورة الإسراع في التحولات الاقتصادية، وحتمية القيام بذلك جماعيا. ذلكم هو مغزى التعليمات التي وجهها رئيس الدولة لهذه الحكومة منذ اليوم الأول من تنصيبها، حتى تراعي ترقية الحوار والتشاور مع النقابة، وكذا تفعيل إطار الثلاثية الذي يتوسع للشركاء الاقتصاديين العموميين والخواص قصد السعي نحو اتفاق مشترك في شكل عقد وطني حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلكم هو المسعى الذي التزمت فيه الحكومة بوضع تصور لاستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية بهدف عرضه على شركائها للمناقشة.

ومثل هذا التظافر لجهودنا المشتركة، سيؤدي إلى استغلال أنجع لقدراتنا الذاتية خدمة للتنمية الوطنية. كما أن هذا التكامل ما بين الشركاء سيسمح بزوال التخوفات والالتباسات حول الطرق التي يجب انتهاجها في مسار التحولات الاقتصادية، وبخاصة قضية الخصوصية، خصوصية لم تكن، ولن تكون عملا فرديا للحكومة، بل ستكون في إطار التشاور، خصوصية لم تكن ولن تكون مناسبة للتخلي عن الثروة الاقتصادية العمومية من منطلقات عقائدية، خصوصية ستكون دوما وسيلة لتثمين هذه الثروة الوطنية، حرصا الحفاظ على قدرات التشغيل وتوسيعها، وحرصا كذلك على تعزيز خلق ثروة اقتصادية قوية ودائمة في صالح المواطنين وخدمة للوطن.

مطالب، وأخذت طابعا احتجاجيا، وحتى وإن لجأت كذلك إلى العنف أحيانا، فإنها حركة بقيت باستمرار، متمسكة بالجوهر، بقيت متمسكة بالجزائر، بقيت متمسكة بالوحدة الوطنية.

نعم، لقد كانت لحركة العروش مناسبات عديدة لكي تؤكد أنها، رغم طابعها الاحتجاجي، ظلت متمسكة بالجزائر التي تجمعنا وتوحدنا كلنا من خلال روابط الدم والتاريخ والواجب.

لقد احتفظنا كلنا في ذاكرتنا الجماعية بذلك الموقف الوطني النبيل لحركة العروش حول مسألة الدورة الثانية لباكوريا سنة 2001، وكذا تغليبها المصلحة الوطنية على أي اعتبار مطلي بعد كارثة الزلزال التي تعرضت لها بلادنا في الأيام الأخيرة. كما لا ننسى الشجاعة والموقف الوطني الثابت لحركة العروش ردا على بعض الأطروحات الخطيرة والهدامة التي سوق لها البعض، مستهدفين وحدة الوطن. هذا كله ما جعل حركة العروش تحظى باحترام بفضل مواقفها هذه، مواقف تحمل رسالة اطمئنان للجزائر حتى وإن بقيت الجزائر في حيرة أمام استمرار أزمة منطقة القبائل.

لقد كلفت أزمة منطقة القبائل فقدان أرواح إلى جانب أعمال تتنافى والقانون، وهي كلها حالات يتكفل بها القضاء بغية إثبات الحقائق وإحكام سلطان الحق والقانون بإنصاف كامل ودون تحيز، وإن العدالة عاكفة على معالجة هذه القضايا، ويمكن لمحامي الأطراف المدنية أن يشهدوا على ذلك.

لقد بلورت هذه الأزمة مطالب مدونة في أرضية القصر، أرضية لم ترفض السلطات العمومية مناقشتها، بل وعكس ذلك، أخذت هذه السلطات العمومية على عاتقها الإعلان مباشرة عن جملة من الإجراءات والقرارات الهامة، والتي هي من جوهر محتوى "أرضية القصر" حتى ولو كان في إمكان الدولة استغلال هذه المعطيات كأوراق تقدم بها على الحوار مع حركة العروش.

فكان ذلك خيار السلطات العمومية تجاه هذه القضية الأليمة لأننا كلنا جزائريون وجزائريات،

lois de finances (200-2003) totalisent 2000 milliard de dinars ce qui équivaut à 25 milliard de dollars). وإذا كانت الكارثة الوطنية الأخيرة قد آلمتنا، فإنها جندت عزم الدولة أيضا على إعادة البناء والترميم من خلال برنامج خاص قدر في تصوره الأولي بأزيد من 143 مليار دينار، منها 100 مليار دينار ستصرف قبل نهاية هذه السنة.

وستسهر الحكومة على تطوير المشاريع الجارية وعلى انطلاق المشاريع التي اكتمل تحضيرها. كما ستسمح لكم دراسة قانون المالية التكميلي هذه الأيام، وكذا مناقشة قانون المالية للسنة المقبلة، بالإطلاع على الآفاق الاقتصادية والاجتماعية التي تنوي الحكومة التركيز عليها، والمشاريع التي ستضعها، والتي ستستمر الجزائر في إنجازها.

السيد الرئيس، سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة، لقد بدأت كلمتي هذه بالتطرق إلى موضوع جريح ومحزن، ألا وهو الكارثة الوطنية التي أصابت بلادنا. والآن سيكون ختام كلمتي هذه قضية أليمة أخرى بالنسبة لشعبنا، أزمة تقلق الجزائر برمتها، الأزمة التي تعرفها منطقة القبائل والتي تبقى هي كذلك من أولويات الحكومة.

وفي هذا المقام، أترحم بكل خشوع وإجلال، باسم الحكومة وباسم جميع مؤسسات الدولة وكذا باسمي الخاص، على أرواح ضحايا هذه الأزمة. إن هؤلاء الضحايا يمثلون فقداننا أليما لكل شعبنا. وقد عبرت الجزائر عن عميق حزنها وبالغ تأثرها لوفاة أبنائها في هذه الأزمة وهم جزائريون وهم جزء من شعبنا. فإلى عائلات هؤلاء الضحايا، أتوجه بتعاطفي الخالص وتضامني الصادق وبكل مشاعري الأخوية أمام المصاب الذي ألم بهم وبالجزائر.

كما أتوجه إلى سكان منطقة القبائل باسم باقي شعبنا وباسم الحكومة، بالتحية الأخوية، معبرا لهم عن انشغالنا العميق إزاء استمرار هذه الأزمة التي شلت منطقة بكاملها والتي تلقي بثقلها على الجزائر كلها وتزيد من معاناتها.

وإلى حركة العروش أيضا، أرفع من هذا المنبر تحية خالصة، لأن هذه الحركة حتى وإن رفعت

وباسم كل أبناء شعبنا الذين يسيطر عليهم القلق أمام هذه الأزمة التي تجاوزت عامها الثاني، وكذا باسم الحكومة، أعبّر عن أمنيّتي الصادقة في أن يصل هذا النداء، نداء يفهم على أنه من الحكومة الجزائرية إلى جزائريين في حركة العروش، نداء من اخوة إلى اخوة، نداء لا صلة له بأي حسابات سياسية، نداء يندرج أولاً وقبل كل شيء في خدمة المصلحة العليا للوطن.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم وأخي العزيز، سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، أيتها السيدات، أيها السادة، إن آلامنا وأحزاننا من جراء الكارثة الوطنية التي أصابت بلادنا هي محنة تتيح فرصة الاستلهاّم للجميع، لكي نتجاوز ونعالج معا مختلف مشاكلنا وأزماتنا.

إن الكارثة الوطنية التي أصابت وطننا الغالي هي هزة أيضا بمثابة نداء لقلوب جميع أبناء هذا الوطن، لكل الوطنيين المخلصين من أجل الالتفاف حول رباط مقدس في الوحدة الوطنية. إنها الجزائر التي تنادي جميع أبنائها المتمسكين بها، والتي هي في حاجة إليهم جميعا لتضميد جراحها، ولإستكمال مسار تقويمها الوطني. ذلكم هو النداء الذي تنقله الحكومة إلى إخواننا في حركة العروش الذين هم كذلك أبناء الجزائر، الجزائر التي لم يديروا ظهورهم لها.

وأختتم مداخلتني هذه بهذا النداء وهذا التأمل شاكرًا لكم صبركم وحسن إصغائكم.

تحيا الجزائر والسلام عليكم ورحمة الله.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد رئيس الحكومة. نواصل جلستنا هذه وننتقل إلى الجزء الثاني الخاص بالمناقشة العامة حول برنامج الحكومة وإليكم بعض المعلومات الخاصة بسير أشغالنا. فمنذ أن أحالت الحكومة علينا البرنامج الذي قدمه السيد رئيس الحكومة، أجرينا جملة من الاتصالات مع رؤساء المجموعات البرلمانية وهيئة التنسيق والمكتب والحقيقة أن الموضوع الذي تركز حوله

سواء كنا في مؤسسات الدولة أو كنا في صفوف حركة العروش، ولا مجال لمفاوضات مع أجزاء من ذات واحدة وموحدة حتما.

لقد طال أمد أزمة منطقة القبائل، وأثقلت بعواقبها الصعبة ملايين من أفراد شعبنا سكان المنطقة، كما أثقلت بمخاطر حقيقية مصير الجزائر بأكملها. فالرهان اليوم ليس في تبادل التهم، وليس كذلك في مواعيد انتخابية كما يظنه البعض.

إن التحدي الذي هو أمامنا جميعا، التحدي الحقيقي، يكمن في استرجاع السكينة والسلم المدني في القلوب وفي البلاد، وذلك خدمة لسكان منطقة القبائل أولاً واطمئنان الشعب الجزائري بأكمله ثانياً، وكذا وثالثاً، في مصلحة الجزائر الخالدة دون سواها، الجزائر التي لا تزول بزوال الحكومات، وحتى بمرور الأجيال.

واليوم، فإن الجزائر هي التي تستوقفنا، حركة العروش وسلطة عمومية، لكي نخرجها من هذا المأزق، لنخرج الجزائر من هذا المأزق في كنف وحدة وطنية معززة، وفي كنف إعلاء المصلحة الوطنية.

فضمن هذه الروح وهذا المفهوم، وباتفاق مع السيد رئيس الجمهورية، أتوجه - وأكرر - من هذا المنبر الموقر من مجلس الأمة، وأمام الشعب الجزائري الذي يتابعنا بأمل كبير، بدعوة أخوية لحركة العروش للقدوم من أجل حوار حول أرضية القصر واستعادة السلم والطمأنينة في القلوب. إن هذا النداء موجه لحركة العروش مباشرة، التي يعود لها وحدها، قرار تعيين ممثلها للتحاور مع الحكومة حول أرضية القصر.

صحيح، لقد طال أمد الأزمة، كما كانت وقائعها أليمة، صحيح أن هذه الأزمة ولدت الانفعال والآلام وحتى الشكوك. لذا، أوجه نداء آخر إلى كل الإرادات الحسنة في بلادنا لتشجيع ودعم هذا الحوار الذي تتطلع إليه الحكومة من جهتها، بصدق وبدون أية نية للمناورة.

فباسم سكان منطقة القبائل الذين أصبحت حياتهم اليومية صعبة أكثر بفعل هذه الأزمة،

قبل التطرق إلى برنامج الحكومة المعروض علينا اليوم للمناقشة، بودي أن أهنئ السيد أحمد أويحي على الثقة التي وضعها فيه فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة بتعيينه رئيسا للحكومة لما له من خصال رجل دولة وكفاءة مشهود له بها في تسيير دواليب الجهاز التنفيذي للدولة، فهنيئاً لكم بهذه الثقة والمكانة وهنيئاً لنا بكم سيدي رئيس الحكومة.

كما أهنئ السيد رئيس الحكومة على المباركة والتزكية اللتين حظي بهما برنامج حكومته من قبل الغرفة الأولى، المجلس الشعبي الوطني وهي التزكية التي تعبر عن الثقة في هذا البرنامج.

هذا وقد كان ردىكم - سيدي رئيس الحكومة - على تساؤلات وانشغالات نواب الأمة في المجلس الشعبي الوطني وافيا وشافيا كما كان له صدق كبير في أوساط المواطنين واعتبر حديث الساعة منذ الثلاثاء الماضي.

واسمحوا لي بالمناسبة أن أشكر وأهنئ زملاءنا نواب الأمة في الغرفة الأولى للبرلمان على نوعية النقاش التي طبعت مناقشتهم العامة لبرنامج الحكومة والتي عكست انشغالهم العميق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطن خاصة بعد حادثة الزلزال وما خلفه من دمار وخراب في النفوس والمباني ومرافق الحياة، ويعد ذلك من صميم مهام البرلمان بأن «يبقى وفيا للشعب، وأن يبقى يتحسس تطلعاته»، الأمر الذي جعلهم يتفهمون الوضع ويترفعون عن الاعتبارات السياسية ويصوتون على برنامج الحكومة آملين تجاوز هذه الفاجعة التي ألمت ببلادنا وثقتنا في الحكومة كبيرة في تحقيق ذلك.

يركز برنامج الحكومة على أولويتين أساسيتين: - النقطة الأولى: تجاوز آثار الزلزال إذ أبدى السيد رئيس الحكومة كامل التزامه للتكفل بالمنكوبين في الأشهر القليلة المقبلة وإعادة بناء وتعمير المناطق المتضررة.

أثمن جهود الحكومة في الميدان في التكفل بالمنكوبين وقد بدأنا نلمس تحسنا ملحوظا في

النقاش هو كيف نوفق بين الرغبة المعبر عنها من قبل السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة حول ضرورة التعبير عن موقفهم من مختلف القضايا الوطنية وإبداء ملاحظاتهم ونقل وترجمة تطلعات وانشغالات المواطنين والمواطنات من جهة، ومن جهة ثانية فإن الوقت هو وقت عمل وأن التحديات التي تواجه البلاد هي تحديات كبرى وأنه يصعب علينا أن نبقى الحكومة معنا لفترة طويلة لمناقشة مواضيع سبق أن ناقشنا البعض منها وكصيغة توفيقية بين هذا الطرح وذاك ووجهة النظر هذه، ارتأينا واستقر رأينا على أن نفسح المجال أمام تدخلات السيدات والسادة الأعضاء ونمنح لكل واحد مدة خمس دقائق وأن نعطي لكل مجموعة برلمانية مدة عشرين دقيقة، تلك هي الصيغة التي اعتمدها وأعرف أن بعض الإخوة يعتقدون أن مدة خمس دقائق هذه متواضعة ولكنني أعلم جيدا بالمقابل أيضا أنهم يتفهمون ظروف المرحلة ومتطلباتها، فلهذا أدعو الإخوة والأخوات للعمل على التكيف مع هذه الوضعية آخذين بعين الاعتبار بأن عدد المتدخلين هو 44 متدخلا؛ وأحيل الكلمة مباشرة إلى أول مسجل للتدخل وهو السيد محمد بوشكير، تفضل.

السيد محمد بوشكير: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدات والسادة أصحاب المعالي، زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، السيدات والسادة الصحفيين، السلام عليكم.

بداية أترحم على أرواح ضحايا الكارثة الطبيعية التي مست بلادنا في الأيام الماضية، تغمدهم الله تعالى برحمته الواسعة وأسكنهم فسيح جنانه. كما أعزي عائلاتهم سائلا المولى عز وجل أن يلهمهم جميل الصبر والسلوان وأن يعوضهم خيرا وعطفا وحنانا خاصة الأطفال الذين تيتموا، فالله يتولاهم وهو خير حفظا.

هذا المجال، نطلب مواصلة هذه الجهود حتى القضاء على كل مخلفات الزلزال.

النقطة الثانية: إيجاد حل لأزمة منطقة القبائل عن طريق سلوك منهج الحوار انطلاقاً من «أرضية القصر». إنني أدعو من هذا المنبر إلى تحكيم العقل ومنطق الحكمة في معالجة مشاكلنا الداخلية ولا غنى لنا ولا بديل عن الحوار الذي يعد سمة التحضر والتعقل والتخلي بالمواطنة.

ونحن نلاحظ تباشير انفراج الوضع في الميدان منذ الدعوة إلى الحوار التي أطلقها السيد رئيس الحكومة من منبر المجلس الشعبي الوطني.

إضافة إلى هاتين النقطتين الأساسيتين، فقد ركز البرنامج أيضاً على ضرورة مواصلة إتمام وإنجاز مختلف المشاريع والورشات التي شرعت فيها بلادنا منذ سنة 1999 خاصة تلك التي بلغت مرحلة هامة من الإنجاز بهدف ترقية الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي وأخص بالذكر هنا المشروع الكبير لقطاع البناء والتعمير أو ما يسمى بـ «السكن عن طريق البيع بالإيجار» الذي يقع على عاتق الحكومة إتمامه وتجسيده وفق ما أنشئ له لكونه يعتبر أمل العديد من الجزائريين والجزائريين كما أنه بمثابة الرهان للحكومة والدولة بصفة عامة وكذا الأمر بالنسبة للورشات الكبرى الأخرى مثل إصلاح المنظومة التربوية وجهاز العدالة.

وعلى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، حدد البرنامج خطة استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ترقية الحوار مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين وصولاً به إلى إيجاد إجماع اقتصادي واجتماعي وطني مثلما أشار إليه السيد رئيس الحكومة... (هذا وقد أكد من جهة أخرى على أن الحوار مع النقابة وتفعيل الثلاثية سبيلان لتبديد المخاوف حول مفهوم الإصلاحات الاقتصادية خاصة ما تعلق بمسألة الخصخصة.

إننا نشاطر مفهوم السيد رئيس الحكومة لعملية الخصخصة التي يجب ألا تتم بثمن بخس (Bradage) للرأس مال العمومي، ذلك ما أشار إليه في برنامج

حكومته وهو مشكور عليه. تعد الخصخصة – كما حددها برنامج الحكومة – وسيلة لترقية وتثمين الرأس مال العمومي، والمحافظة على مناصب العمل وخلق الثروات الاقتصادية لصالح جميع المواطنين؛ وبالتالي فإن هذه الخصخصة مثلما حددها برنامج الحكومة تستحق التشجيع والتجنيد لتكريسها وتجسيدها في واقع الناس.

وبخصوص مسألة استتباب الأمن داخل بلادنا، فإن الإجراءات المتخذة والمرتبقة من خلال البرنامج تؤكد توجه الحكومة قدماً نحو استتباب أمن دائم للمواطنين وكل مناطق الوطن وكذا حماية ممتلكات المواطنين عبر التراب الوطني وكل ذلك في ظل احترام صرامة القانون والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها الجزائر ومجمل المقررات الدولية الخاصة بمحاربة الإرهاب الذي اعترف المجتمع الدولي بخطورته وبكونه آفة تتجاوز الحدود الإقليمية للبلدان مما يستدعي تعاوناً جهوياً وإقليمياً ودولياً للقضاء عليه.

وفيما يتعلق بإصلاح دور ومهام الدولة، يحرص البرنامج على أن يخضع دورها ومهامها لمستلزمات دولة القانون بحيث يجب أن يتأقلم مع عهد التعددية السياسية واقتصاد السوق وكذا مع متطلبات المجتمع التشاركي (Société participative) في الحياة الوطنية الجماعية؛ فهي تهدف من خلال ذلك إلى استعادة الثقة بين الإدارة والمواطنين.

وحتى لا أطيل كثيراً، لأنه إذا طال الكلام فإن آخره ينسي أوله، أقول وأنه خلال قراءتنا لبرنامج الحكومة هذا، يتضح لنا أنه يعطي الأولوية للصالح العام الوطني والتكفل بانشغالات المواطنين قبل أي اعتبار آخر وهو ما يبعث على التفاؤل في تجسيد أهداف الإنعاش الاقتصادي لبلادنا وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجموع الشعب الجزائري الذي تكاثرت عليه المحن والصعاب سواء تلك التي صنعها بعض أفرادها مثل الإرهاب الهتمي وهي غير مقبولة تماماً وتستدعي محاربتها والقضاء عليها أو تلك التي ابتلانا بها المولى عز وجل مثل الفيضانات والزلازل، ولا مرد لقدر الله ولكن بالعلم والعمل

أولاً: قطاع البناء

عرف هذا الأخير قفزة كبيرة في كمية الإنجاز، إلا أن نقص مواد البناء كالإسمنت والحديد قد ينتج عنه تراجعاً في إنجاز السكنات مما يسبب اللجوء الحتمي والاستعجالي إلى الاستيراد لتحقيق الهدف المقصود وتلبية رغبات المواطنين.

وبتطريقي إلى هذا القطاع الهام أرى من الضروري التحدث عن كارثة الزلزال وانهيال البنايات.

وفي هذا الصدد على المختصين تحديد المسؤوليات بدقة وذلك لتفادي رفع أصابع الاتهام ضد أطراف معينة مسبقاً.

السؤال: من الطرف أو الأطراف المسؤولة عن الغش والتلاعب بحياة المواطن؟ المقاولون؟ أو المشرفون عن الرقابة؟ أو الهيئات المعنية التي سمحت بالبناء في أماكن غير صالحة لذلك؟

أريد أيضاً الإشارة إلى تلك السكنات المنجزة منذ عدة سنوات من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ومؤسسة ترقية السكن العائلي والتي لم تجد إقبالا.

– حل وضعية هذه الوحدات السكنية التي عددها بالآلاف على مستوى التراب الوطني سيؤدي إلى الحد من أزمة السكن.

ثانياً: قطاع الاقتصاد

بفضل السياسة الحكيمة المتبعة والإصلاحات الاقتصادية تحققت التوازنات الكبرى وعادت المصادقية المالية لبلادنا في الخارج ولكن ذلك التحسن لم يؤثر على حالة المواطن الذي قدرة شرائه في انخفاض مستمر ومن أسباب ذلك أنكر تدهور قيمة الدينار، ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية كانت مستوردة أو منتوجة محليا وضعف الإنتاج الوطني.

سيدي رئيس الحكومة، منذ سنوات وفي كل مناسبة يعلن المسؤولون المعنيون بأنه سيتم خصصة بعض المؤسسات إلا أنه في النهاية لم يطبق لحد الآن شيء في الميدان ونفس السؤال مطروح بالنسبة للإصلاحات المتعلقة بالورشات

تترقى الأمم والشعوب وتتحدى الصعاب.

سيدي رئيس الحكومة، أتمنى لكم خالص التوفيق في مهامكم السامية على رأس الحكومة لكم ولكافة أعضاء الحكومة، وفقكم الله جميعاً وسدد عملكم لما فيه خير البلاد والعباد وكل عام والجزائر بخير إن شاء الله. أشكركم على طول صبركم وكرم إصغائكم والسلام عليكم، شكراً سيدي الرئيس).

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد بوشكير والكلمة الآن للسيد منير قوار.

السيد منير قوار: شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة المحترم، السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أود أن أقدم تهاني الخالصة إلى السيد المحترم أحمد أويحي رئيس الحكومة وإلى السيدات والسادة الوزراء متمنياً لهم التوفيق والنجاح في أداء مهامهم النبيلة.

سيدي الرئيس، إن مناقشة برنامج الحكومة يأتي في ظروف مؤلمة بعد الزلزال الذي أصاب ولايتي بومرداس والجزائر.

فعلى إثر هذه الفاجعة أقدم بأخلص التعازي لعائلات الضحايا راجياً من الله عز وجل أن يلهمهم الصبر والسلوان وأن يتغمد الذين أخذهم إلى جواره برحمته الواسعة، كما نسأل الله العلي القدير أن يشفي الجرحى والمصابين.

سيدي رئيس الحكومة، إن أهم ما يميز هذه الحكومة هو إعادة تعيين الشبه الكلي للطاغم الوزاري وبالتالي عدم انقطاع الصلة بالحكومة السابقة مع تجسيد الاستمرارية في السياسة المتبعة ومواصلة الإصلاحات التي شرع فيهما سابقاً.

وفي هذا الصدد اسمحوا لي سيادة الرئيس أن أطرح في تدخلتي بعض الانشغالات والتساؤلات والتوصيات في القطاعين الآتين:

سيدي رئيس مجلس الأمة، سيدي رئيس الحكومة، أعضاء مجلس الأمة السلام عليكم.

قبل أن أبدأ كلامي أُنحني أمام ضحايا زلزال ولايتي بومرداس والجزائر العاصمة. سيدي الرئيس، أردت أن أقول نقطة فلو لم تكن آية قرآنية تتكلم عن الزلزال نقول إن لرئيس الجمهورية أو لرئيس الحكومة يدا في حدوث هذا الزلزال.

نريد أن نقول إنه عيب وعار أن تصير كارثة الجزائر موضع استغلال بحيث بعض الناس تتاجر في السياسة وتمس بإدارتنا، وبدورنا نحن اليوم نقول كلمة الحق. كان رئيس الجمهورية موجودا في الوقت المناسب ونحييه ونحیی رئيس الحكومة والوزراء (تصفيق) إنها كلمة حق فهل لكي نسير سياستنا جيدا ونكون جيدين يجب أن نسب وزيراً أو نسب رئيس حكومة؟ يجب أن تقال اليوم كلمة الحق! سيدي رئيس مجلس الأمة، نعرف أن بعض الناس يقولون بأن البناء مغشوش فهناك ما انهار وهناك ما لم ينهار، يا سيدي لنقل عن البنائيات التي سقطت إنها مغشوشة أما التي لم تسقط فعلينا أن نتكلم عنها بالخير، لماذا نذكر الأشياء السيئة فقط؟ لكي لا أطيل كثيرا فيما يخص النقطة الخاصة بالزلزال - سيدي الرئيس - أقول إننا لدينا ثقة كاملة في السيد رئيس الحكومة والحكومة ورئيس الجمهورية لكي يسكن الناس المنكوبين في الوقت، والوقت هو الذي سيكشف.. فيما يخص قضية الاستثمار، كنت قد قدمت في وقت مضى سؤالاً شفويا لوزير النقل وهو الآن حاضر يسمعي فالمعني بالأمر أظن أنه لم يستدع أو لا أعرف ما جرى بالضبط، المهم أنه يخص قضية «الخليفة».

في وقت مضى كنا نساfer ونجد أن الأمور تسير على ما يرام. قمنا بتدشين إذاعتين في إنجلترا وواحدة بفرنسا والخليفة تدعم حاليا فريق كرة القدم كنا آنذاك «هايلين» ولم نتمكن من معرفة نوايا الحقيقية إلا بعد أن أصبح يأخذ معه الأموال في الطائرة ويهربها فأوقفناه! نريد أن نفهم، الشعب يريد أن يفهم هذه النقاط سيدي رئيس الحكومة! فهناك من الناس من نساعدهم للوصول إلى

الكبرى كالمنظومة التربوية والعدالة وقانون الأسرة.

سيدي رئيس الحكومة، في الماضي القريب أمضينا عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ونحن في مفاوضات للدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة. هذان الالتزامان يحتمان علينا فتح السوق الوطني للمنتوج الأجنبي والذي يترتب عنه السرعة في اتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهة المنافسة العالمية، أذكر منها على سبيل المثال:

- القضاء على البيروقراطية.
- تطبيق مبدأ لا مركزية القرار.
- استكمال وضع المقاييس الوطنية (normes nationales) للبضائع المستوردة لحماية المنتج الوطني وكذا المواطن من استهلاك بضائع تجاوزها الوقت.
سيدي رئيس الحكومة، تحسين الوضعية الاجتماعية والقدرة الشرائية مرتبط بالحالة الاقتصادية والمالية للبلاد ولتحقيق هذا الهدف يجب إتمام الإصلاحات وتحريك الاقتصاد...

(سيدي رئيس الحكومة، لا يمكن أن يبقى اقتصادنا مرتبطا ومرهونا بمدخيل المحروقات ولا سيما بعد حرب العراق والرفع المرتقب للحصار المفروض على النفط العراقي الذي يؤدي ربما إلى انخفاض سعر البرميل وانعكاس سلبي على المدخيل المالية المرتقبة بالعملة الصعبة والجباية المترتبة عنها. ولهذا علينا تدعيم الإنتاج والصادرات خارج المحروقات لضمان إيرادات مالية مستقرة.

وأمل أن تحقق الحكومة الحالية مع تضافر جهود الجميع التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي نأمل إليه مع العلم أنه تحت رئاستكم حققت الجزائر التوازنات الكبرى (La stabilisation macro économique).

أشكركم على حسن الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا للسيد منير قوار والكلمة للسيد حسان بونفلة.

السيد حسان بونفلة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد حني بكير: سيدي الرئيس. نقطة نظام من فضلك ولا تحتسب في مدة تدخلتي. أرجو إذا لم تتمكن من استيفاء تدخلاتنا في مدة 5 دقائق أتمنى أن يقبل إدراج تدخلنا في الجريدة الرسمية لمداورات المجلس.

السيد الرئيس: بارك الله فيك، الملاحظة تؤخذ بعين الاعتبار. التدخلات يعني تقرأ ومالم يسمع أو مالم يقرأ في القاعة ممكن التكفل به عند صدور الجريدة الرسمية، تفضل.

السيد حني بكير: الخمس دقائق الممنوحة لي بدأت اللحظة. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زملائي، زميلاتي، أيها الحضور سلام الله عليكم.

أداء للأمانة التي حملت بها إلى جانب زملائي من ولاية غرداية نتقدم باسم سكانها بأسمى وأبلغ عبارات التعاطف والمشاطرة والمواساة لمنكوبي زلزال 21 ماي 2003 بولايتي الجزائر العاصمة وبومرداس وما جاورها. وإن عظم وعمق هذه النكبة والكارثة قد خفف من وقعها فعلا تجنيد جميع مصالح الدولة إدارية وأمنية وجيشا منذ الوهلة الأولى وتلاحم كل فئات الشعب.

– تهاطل التضامانات الإدارية المادية والمعنوية من مختلف جهات الوطن.

– مساعدات وتضامانات أيضا من الدول الأجنبية. فهذا كله يعد حقيقة من أبرز النجاحات التي حققتها الجزائر سلطة وشعبا في استرجاع مكانتها ووزنها الحقيقي داخليا وخارجيا بعدما نهشت منه العشرية السوداء من الإرهاب الأعمى.

غير أنني وبكل أسف امتعضت في العمق من تصريحات بعض العناوين من الجرائد المدبلجة بها الصحف الوطنية المغمطة لدور السلطة والشعب آنذاك تقزيمًا لها أحيانا وتشكيكا في نواياها أحيانا أخرى، محاولة في نفس الوقت إيجاد فجوة بين الحاكم والمحكوم علما أن ذلك كان شأنها في

السحاب ثم يظهرون كمجرمين وينكشفون سارقين، نريد أن نفهم فالشعب حاليا لم يفهم! حتى العمال نعتبرهم ضحايا الخليفة وعددهم يقدر بـ 15000 عامل ماذا يقولون حاليا؟ لا يقولون إن كل مساعي البنك هي إيداع الأموال في الخارج بل يقولون إن الحكومة الجزائرية هي التي فتحت أبواب الاستثمار وفيما يخص الأشخاص الراغبين في الاستثمار يخافون لأن توقعاتهم هي الإفلاس أي مصيرهم سيشبه مصير الخليفة! يجب أن نوصل الوعي لكل الشرائح فمن يرد أن يعمل تدعمه الحكومة أما الذي لا يعمل فلنتكلم عنه، يجب أن تكون الأمور واضحة للشعب الجزائري.

سيدي الرئيس، أعود إلى ولاية قالمة وقبل أن أعود إليها أحيي – سيدي الرئيس – كل الجيش الشعبي الوطني، الدرك الوطني، رجال الأمن، رجال الصحة، الحماية المدنية، الرجال المخلصين الباقين الآن في الميدان ونشكرهم من هذا المكان وليست مبالغة بل هي حقيقة يجب أن نقولها اليوم.

نعود لقضية ولاية قالمة، إسمح لي سيدي الرئيس، إن ولاية قالمة قد صنفت كولاية ريفية وفي حقيقة الأمر ليست لا بالريفية ولا بالحضرية، فالتمدن قد توقف في البويرة، لدينا خط سكة حديدية وقد تكلمنا عنه وقد قدم بشأنه ملف من طرف المسؤولين المحليين وهو متواجد بمقر الحكومة، فالسكة الحديدية كانت تؤدي عملها منذ سنة 1956 أي منذ الاحتلال الفرنسي لكن بعد استقلال الجزائر توقفت! نريد أن نعرف ونفهم. سيدي رئيس الحكومة، نرجو ونطلب أن يحل هذا المشكل لأنه يفك العزلة عن هذه الولاية التي تستحق كل الخير.

نقطة أخرى سيدي الرئيس ولا أدري إن انتهت مدة 5 دقائق أم لا؟

قضية غاز المدينة، نشكر السيد وزير الطاقة الذي منحنا الجزء الثاني، بارك الله فيه، فيما يخص بلدية واد الزناتي لكن تبقى بلدية بوشقوف، وحمام الدباغ، هذه القضية...

السيد الرئيس: شكرا للسيد بونفلة والكلمة الآن للسيد حني بكير.

وفي مجال السكن، أرجو إعادة النظر في تصنيف البلديات إزاء رسم العقار الذي تتحدد عليه قيمة الالتزامات المادية إزاء المواطن فمثلا في بلدية بريان التي صنفت في خانة ولاية تيبازة تحدد قيمة الإيجار بثلاثة آلاف دينار جزائري شهريا فكيف يتصرف العامل الآتي من الشبكة الاجتماعية؟ وبالنسبة للسكن التساهمي، وتمكيننا لتنفيذ الأمر فمن اللائق التعامل معه مباشرة دون أية وساطة من مقاول أو وكالة... إلخ.

وفي الأخير أطلب من وزير النقل إعادة فتح وبعث والإسراع في تعميم وتنمية المسح العقاري عبر التراب الوطني تجنباً للتلاعبات بالعقار والاستحواذ العشوائي وغمط حق القصر والوقف والأرامل وجميع المالكين الحقيقيين للعقار... (الإسراع في استصدار النصوص التطبيقية لمواد قانون رقم 99/07 في 99/4/05 المجاهد والشهيد خاصة المادة 44 منه.

سيادة رئيس الحكومة المحترم، إن ما ورد بصفحة 74 الفقرة الخامسة من احتضان الجزائر للألعاب العربية سبتمبر القادم. والمشاركة في الألعاب الإفريقية بلاغوس بالشهر الموالي أكتوبر فإني أرى شخصا أن ذلك يتناقض مع جدة وجدية الجرح وآثار النكبة الأليمة التي ألمت ببلادنا والتي يجب أن ترصد لها كل الإمكانيات المادية اللازمة وصولاً وتمكيننا للوفاء بالتعهدات والمواعيد التي حددت للمتكويين للخروج من الأزمة وحل مشاكلهم وهي كثيرة ومتنوعة وعميقة جدا.

الفصل الرابع الحفاظ على البيئة صفحة 101 إلى 105، نظرا لأهمية الموضوع وحساسيته وهشاشته المفرطة حاليا يلاحظ أن البرنامج اكتفى بالعموميات دون التطرق إلى بعض جزئيات هامة وهامة جدا تأتي في مقدمتها:

– القمامات المنزلية وتحديد طريقة وأسلوب ناجع وسريع للقضاء على الآثار السلبية والمضرة التي تسببت فيها وتحدثها.

– كيف يتم اختفاء والقضاء على دخان وأغبرة مداخل صناعات الإسمنت، الجبس وكذا المداخل

كل الأوقات لا سيما في تبيان فجاجات الإرهاب الذي يجب أن نفتش عنها في أعمدة الصحف. وعليه فإن ما ورد تحت عنوان بخصوص الثقافة والإعلام شيء جميل على الحكومة إبرازه وتجسيده في أرض الواقع علما أن الإعلام سلاح خطير وخطير جدا لا سيما التستر تحت غطاء حرية التعبير. كما أنني باسم هؤلاء السكان أيضا أتقدم إلى السيد أحمد أويحي رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري بأصدق التهاني وأخلص التمنيات بالتوفيق والنجاح.

لقد التمتست ما كنت دائما أطلبه في البرامج المقدمة لنا ضمان التواصل والاستمرارية بين الرؤساء والحكومات المتعاقبة وقد كان ذلك جليا في مقدمة مشروع برنامج حكومتكم وهذا من شأنه أن يعزز مصداقية الدولة والطمأنينة للتعامل معها لا سيما ونحن أمام العولمة واقتصاد السوق والشراكة والمنظمة العالمية للتجارة. بالنسبة لإصلاح العدالة نطالب بالحرص على تطبيقه الميداني والإسراع في تعزيز هيئاتها بإطارات وموظفين أكفاء والابتعاد كلية من التشغيل بها عن طريق الشبكة الاجتماعية علاوة على تدعيمها بالوسائل المادية العصرية اللازمة.

وإن الظروف الصعبة التي تعمل فيها المحكمة الابتدائية ومجلس القضاء بولاية غرداية لهي صعبة وقاسية جدا، تعمل في بنايات قديمة مؤقتة مما يستدعي الإسراع لبناء قصر العدالة يكون في مستوى مهامها. وبالنسبة لإصلاح المنظومة التربوية، نظرا للإشادة بدورها لمدة 40 سنة فإني أرى أن كلمة إصلاح لا تنطبق على المقصود مما يثير من عواصف وهيجان في الكثير من الناس لأن كلمة الإصلاح تفيد عكسه في الحاضر.

لذا أطلب من سيادتكم، رئيس الحكومة، أن تبرزوا هذا الإصلاح عن طريق الجرائد وليتمكن الرأي العام من الاطلاع عليه فهو مهم جدا ويسعى إلى تطوير وتحسين المدرسة الجزائرية.

وبالنسبة للتضامن الوطني، أرجو وألح على إعادة إنعاش وبعث نشاط مؤسسات (EPIH) للمعوقين والذي كان موضوع تساؤلي الذي قدمته للسيد الوزير المعني بالقطاع.

اتسموا بها منذ الوهلة الأولى كما عودنا الجزائريات والجزائريون في مثل هذه الظروف تستحق تحية خاصة فالمواطنون بمختلف فئاتهم أكدوا وبرهنوا ميدانيا من خلال إنقاذهم لضحايا الزلزال وإرسال المساعدات لسكان المناطق المتضررة فنرفع لهم آيات التحية والتقدير والعرفان وأوجه تشكراتي الخاصة لأفراد الجيش الشعبي الوطني وأسلاك الأمن وأعوان الحماية المدنية بصفة خاصة والمواطنين وأخص بالذكر الشباب بصفة عامة.

باسمي الخاص وباسم سكان ولاية تمنراست أتقدم بالتعازي لعائلات ضحايا هذه الكارثة الطبيعية التي ألمت بسكان ومواطني المناطق التي مسها الزلزال وأطلب من الله العلي القدير أن يدخلهم فسيح جنانه ويلهم ذويهم الصبر والسلوان (إنا لله وإنا إليه راجعون) كما أتمنى الشفاء العاجل للجرحى - لله ما أعطى ولله ما أخذ ومن جالت بساحته المنيا فلا أرض تقيه ولا سماء وأرض الله واسعة ولكن إذا نزل القضاء ضاق الفضاء.

قال تعالى: (ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون). صدق الله العظيم.

أما فيما يخص برنامج الحكومة فملاحظاتي تنصب على المحاور التالية:

المياه:

رصدت وصرفت أموال طائلة بهذا القطاع الحيوي على مدى أكثر من ثلاثين سنة لكن مشكل المياه في منطقة الأهقار مقر الولاية ظل قائما أو في زيادة مستمرة وأصبح من أهم الانشغالات اليومية بالنسبة للمواطنين.

تشهد هذه السنوات الأخيرة توسيعا في النسيج العمراني بوتيرة سريعة ولم تصاحبه في المادة الاستهلاكية الحيوية والضرورية وتزداد هذه المادة في فصل الشتاء مقابل ندرتها في الصيف

المنتشرة بقلب مدن عنابة، سكيكدة... وهران إلخ. - أضف إلى ذلك الآبار البترولية وما يصدر عنها من دخان كثيف وقاتم ليلا ونهارا وهي على مقربة من التجمعات السكنية وبكل مرافقها ومنشآتها الحساسة. - لتخفيف الضغط على الطريق رقم 1 وتكاليف نقل البضائع والأشخاص يصبح من المفيد والمستعجل جدا إعادة تشغيل خط السكة الحديدية الرابط بين البلدية والجلفة وأيضا إعدادا لاستكمال حلقة ربطه بتوفرت مرورا بغيرداية.

سيادة رئيس مجلس الأمة، سيادة رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري المحترمين، زملائي زميلاتي المحترمين أعضاء مجلس الأمة الموقر، في الأخير نؤيد ونثني سكان ولاية غرداية النداء الحار المخلص لرئيس الحكومة الموجه إلى العروش بمنطقة القبائل العزيزة للتشاور والحوار في أمهات المشاكل التي تعيشها المنطقة والتي سببت أوضاعا مأساوية للمواطنين بها ونلح على الإنصاف والتعقل والتمسك الشديد بالوحدة الوطنية فالجزائر واحدة وموحدة فدماء أبنائها قد امتزجت لصنع الحرية واسترجاع الاستقلال والكرامة لشعبنا وبلادنا من ربة الاستعمار وذلك من أقصاها إلى أقصاها جنوبا وشمالا.

شكرا على حسن استماعكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا للسيد حني بكير والكلمة الآن للسيد أفرواق أفلكان.

السيد أفرواق أفلكان: بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدات والسادة الوزراء المحترمين، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أهنيء رئيس الحكومة على هذه الثقة وأتمنى له النجاح والتوفيق وكذلك الطاقم الوزاري المرافق له.

إن روح التضامن التي أظهرها الجزائريون خلال محنة زلزال الأربعاء 2003/05/21 المنصرم التي

الإذاعات العربية والدولية في هذه المناطق.
- نفس الملاحظة صالحة بالنسبة للإذاعة الوطنية
كذلك بمقر الولاية ودائرة عين صالح.

البريد والمواصلات:

يعتبر البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية أداة
ومرآة وبها يقاس مدى تطور البلاد لذا نطلب توسيع
شبكة الهاتف حتى تشمل أقصى النقطتين الحدوديتين
(بلدية تين زواتين الحدود المالية - بلدية عين فزام
الحدود النيجيرية) وإيصالها بالشبكة الأوتوماتيكية
حيث تعتبر هذه المناطق بوابة إفريقيا وتعكس
صورة الجزائر لأول زائر داخل إفريقيا.

العدالة:

تشكل العدالة أبرز سمة من سمات دولة القانون
وهي المقياس الأول في تقدير مصداقية الدولة ثم
دولة القانون وعليه يجب وضع أولويات الإصلاح
لقطاع العدالة باعتباره حجر الزاوية بالنسبة لباقي
الإصلاحات ولدوره الرئيسي لتحقيق حلم دولة
القانون والحق وإصلاحها مهمة جماعية تعني
سائر قطاعات الحياة الوطنية لا مناص من مساعدة
الإصلاح وذلك:

أولاً: إدخال تعديلات على الإطار التشريعي الذي
يتحرك ضمنه جهازنا القضائي...

(ثانياً): يجب أن تصبح العدالة أداة لحماية حقوق
المواطنين وحريتهم وتكريس مبدأ مساواة الجميع
أمام القانون.

ثالثاً: وضع آليات وأدوات مع إعطائها كل
الصلاحيات والنفوذ الفعلية لتنفيذ قرارات العدالة
بكل صرامة.

الصحة العمومية:

رغم وجود الهياكل الصحية العمومية في الأغلب
لكن الشيء الملاحظ أن خدمات هذا القطاع
محدودة وغير قادرة على تلبية حاجيات السكان
ضف إلى ذلك عدم توفير أغلب التخصصات مما
جعل الاعتماد على خارج الولاية في أغلب الأحيان
لتلبية حاجيات سكان ولاية تمنراست.

وعلى هذا الأساس يجب إدخال تغيير عميق على
الخريطة الصحية والتحكم فيها وتوزيع الاختصاصيين

حيث يدفع المواطن أكثر من 250 دج لشراء 1000 لتر
وهذه الكمية لا تكفي لمدة أسبوع لعائلة تتكون من
أربعة أفراد ويتحصل عليها بصعوبة.

الطرق:

إن الطريق الوطني رقم واحد الذي يعتبر الشريان
الوحيد للولاية من حيث التموين من مختلف ولايات
الشمال الذي تم تدشينه عام 1978 ومنذ ذلك الحين
والطريق يشهد تدهورا مستمرا نظرا لغياب الصيانة
الدائمة والمتقنة عدا بعض الترميمات التي لا تسمن
ولا تغني من جوع وتلف بسرعة وتكلف خزينة
الدولة أموالا باهظة والفيضانات الأخيرة زادت
الطريق تدهورا أكثر فأكثر حيث إن أشغال إصلاح
هذه الأخيرة تجري ببطء أما الطرقات بين مقر
الولايات ومختلف البلديات ليست بأحسن حال حيث
إن أقرب بلدية تبعد بـ 100 كم وأبعدها بـ 700 كم.
وأغلبها عبارة عن مسالك وعرة تتسبب في إتلاف
السيارات (لكل الأرضية) في مدة قصيرة لذا بات
من الضروري إعطاء عناية خاصة لهذه الولاية
الشاسعة التي تمثل ربع مساحة الوطن.

الإعلام:

يشكل الإعلام في عالم اليوم نظرا للثورة
التكنولوجية والتغيرات النوعية التي أدخلتها عبر
وسائل الاتصال سلاحا استراتيجيا بالغ الأهمية
سواء في مجال التوعية وصناعة الرأي العام
وتجنيده لخدمة مختلف أهداف الأنظمة والجماعات
السياسية ونقل وقائع الأحداث والأنشطة الوطنية
والدولية، أضحت ضروريا في مجال العمل الثقافي
والاقتصادي والاجتماعي وهنا أقصد الإعلام المسموع.
لا بد من توسيع دائرة البث والإرسال الإذاعي
لمحطة الأهمار المحلية لتغطية جميع بلديات الولاية
لأن التقاطها يقتصر حاليا على مقر الولاية ومنطقة
تيديكلت وهذا لتمكين المواطن من متابعة الأحداث
والتطورات مع العلم أن هذه المناطق يقطنها أغلبية
سكان التوارف لأن لهذه الأخيرة برامج ونشرات
وخصص باللغة الأمازيغية وبدون أن ننسى الجالية
الجزائرية بالنيجر والمالي والتي لم تهضم أسباب
عدم الالتقاط الإذاعة المحلية بينما تسمع معظم

وفي الأخير أتمنى لرئيس الحكومة وطاقمه التوفيق والنجاح، (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون).

شكرا على كرم إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا للسيد أفرواق أفلكان والكلمة الآن للسيد الطيب ماتلو.

السيد الطيب ماتلو: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر، سيدي رئيس الحكومة المحترم، معالي السيدات والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي الأفاضل، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أترحم في البداية على الأرواح الطاهرة لضحايا الزلزال وأتمنى الشفاء العاجل للجرحي والصبر لكافة المجتمع الجزائري، كما أؤمن بالمجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية وكذا التضامن الوطني والدولي، ونرجو من الله عز وجل أن يحفظ بلادنا من كل الأخطار، إنا لله وإنا إليه راجعون وبعد؛

إن برنامج الحكومة المعروض علينا اليوم للمناقشة يظهر بكل صراحة وموضوعية كمخطط عمل واقعي وطموح في نفس الوقت والجدير بالاهتمام أنه يتماشى مع الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. مداخلتني التي أريدها مساهمة بتقديم آراء تحفز وضع هذا البرنامج وتساعد في تطبيقه تخص موضوعين وهما إصلاح مهام وهيكل الدولة والإصلاحات الاقتصادية.

في باب إصلاح الدولة شد انتباهي مفهوم أن أقدم بصدد ههما بعض الأفكار.

أولا، الحكم الراشد: إذا كانت في الحقيقة، الضرورة الملحة لتوطيد علاقة الدولة مع المواطنين على أساس مبادئ وقواعد الحكم الراشد فهو أيضا أحق أن يفترض مشاركة قوية للمواطنين في تسيير

وأعوان الصحة بصورة متوازنة كما وكيفا خاصة المناطق النائية والبعيدة من مقر الولاية والدوائر.

السياحة:

تعتبر السياحة قطاع استراتيجي يجب إدراجه ضمن الأولويات وتنميته حيث تصنف الجزائر كمقصد سياحي في السوق الدولية للسياحة وحتى تأخذ حصتها من المداخيل المالية الناجمة عن التدفقات السياحية على المستوى الدولي يجب:

- تحديد الأولويات وأنواع السياحة المراد تطويرها وكذا الوسائل المسخرة لذلك وفي مقدمتها المخطط التوجيهي لتهيئة سياحية في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

- ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة من شأنها أن تحسن نوعية الخدمات السياحية التي يتطلبها تحقيق الأهداف المسرة وتسمح بترقية السياحة الجزائرية لتتنبأ مكانتها على المستوى العالمي.

ضرورة بذل الجهود الإضافية من طرف الهيئات والمؤسسات المعنية من أجل خلق مفهوم جديد للسياحة لدى المواطن الجزائري يتطابق والشخصية الجزائرية واختيارات البلاد.

- إيجاد مفهوم أكثر تنوعا للمنشآت السياحية يجعل هذه الأخيرة في متناول أكبر عدد من المواطنين.

- ضرورة إلزام السواح الأجانب إجباريا على أن يتم التكفل بهم أثناء زيارتهم الأماكن السياحية بواسطة وكالة سياحية معتمدة حتى لا يعيشوا في الأرض فسادا بنهبهم للثروات السياحية ولضمان أمنهم من الضياع في الصحراء الشاسعة التي تودي بحياة العشرات من المواطنين.

إصلاح المنظومة التربوية:

إن إصلاح المنظومة التربوية يعد إحدى أهم ورشات الإصلاح ويتطلب وضع جملة من التدابير وهي تحسين وضعية التأطير والتكوين المستمرة وإصلاح البيداغوجيا الذي يتطلب تدعيم اللغة العربية وتعليم اللغة الأمازيغية بمختلف تنوعاتها اللسانية وتكثيف تعليم التربية الإسلامية وضمان تدريس اللغة الفرنسية والإنجليزية في مرحلة التربية القانونية ويمكن تدريس لغة ثالثة.

فعليا لحاجيات السكان وأن يساهموا عمليا في التنمية؛ ومن هنا تتبلور فكرة تأسيس المجلس الاستشاري البلدي قانونا مع إلزام البلدية باستشارته كل ما يتعلق الأمر بمشاريع ذات منفعة محلية، أو قضايا هامة، أو تعاون مشترك ما بين البلديات.

أما بشأن الإصلاحات الاقتصادية فإنها حسب رأيي تستوجب الاعتبارات التالية:

1 - الديناميكية المقترحة للتنمية الفلاحية والريفية

يحبذ أن يرفقها جهد في مجال التشريع الزراعي... (بالفعل كل التدابير المتخذة لحد الآن لم تصل إلى توضيح نهائي لمشكل العقار الفلاحي الذي ما يزال يشكل حجر الزاوية لمعضلة الفلاحة في مجملها.

من جهة أخرى فإن الاهتمام البارز الخاص بقطاع السكن ولا سيما السكن الريفي الذي من المفروض أن يشمل البناء الذاتي الريفي كونه الدافع والمحفز إلى بقاء المواطن في محيطه عن طريق الاستفادة من مسكن لائق منجز حديثا وبمساهمته الشخصية.

2 - برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يواصل بلا شك إلى تحقيق هدفه الرئيسي المتمثل في توفير مناصب شغل، لكن من المفروض أن تكون له فرصة خلق الثروة، مما يستوجب تكثيف الاستثمار وخصوصا العمليات منتجة الدخل.

تلكم هي تصوراتي متمنيا أن تساعد في تجسيد برنامجكم في الميدان ونرجو من الله عز وجل أن يوفقكم وشكرا.)

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطيب ماتلو والكلمة الآن للسيد عابد حاج سليمان.

السيد عابد حاج سليمان: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة المحترم، أصحاب المعالي، السيدات والسادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، رجال الصحافة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن لقاءنا اليوم مجلسا وحكومة لمناسبة طيبة وسعيدة لولا تزامنها مع الفاجعة الأليمة والكارثة

الشؤون التي تعنيهم من جهة وتثمين الموارد البشرية المكلفة بالدراسة والتمعن وتطبيق الحلول المناسبة للانفعالات من جهة أخرى.

أكد أن استكمال مراجعة قانون الجمعيات ينتظر بفارغ الصبر غير أنه يجب أن تكون العملية فرصة لوضع حد للتجاوزات التي حدثت في الماضي.

ثانيا، ترقية الديمقراطية المحلية: إن الديمقراطية المحلية مطلب الشعب، وترقيتها تبدو أنها تتماشى مع النظام الجمهوري الذي اختاره وطننا لكن لا يمكن أن نتصور الديمقراطية المحلية بدون لا مركزية حقيقية. فعلا اللازمركزية التي شرع فيها منذ 1973م واصلت مسيرتها وأعطت ثمارها لكنها تطلب تسديد بأكثر عجلة وترسيخها بعمق، أقول أكثر من ذلك يستوجب أن تصبح مؤسسة حقيقية وعاملا تنمويا ما يثير القول هو ضرورة مواصلة الجهد في توسيع صلاحية الجماعات المحلية وتقوية وسائل تدخلاتها.

سيدي رئيس الحكومة، لا شك أنه حسب برنامجكم ستستفيد اللامركزية من الإنعاش الفاعل حتى تنسجم مع الوضع الاجتماعي والاقتصادي لبلادنا. لكن، اسمحوا لي أن أضيف أنه لتكون اللامركزية في مستوى طموحاتنا يستلزم أن تمس الهياكل والأشخاص. إذن، إضافة للإجراءات الواردة في البرنامج يرجو أن يهتم الترتيب التنظيمي المتوصل إليه بالنقاط التالية:

(أ) - جعل الدائرة مركز عمل حقيقي والقصد من ذلك أن هذه الهيئة تقوم بالإعلام والتبصر والتحضير والتنفيذ. لذلك، يجب أن تتوفر الدائرة على هيكل متكون من رؤساء المصالح التقنية بمثابة اللجنة التقنية للدائرة.

(ب) - تثمين وظيفة البلدية حتى نمحو من أذهان الإطارات وأعوان الإدارة بصفة عامة الذين يعتبرون غلطا ولعدة أسباب أن البلدية سبيل التهميش أين تنعدم كل الإمكانيات التي تحقق طموحاتهم.

(ج) - كون مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية حق تصور وإنجاز المستقبل حتى تستجيب

ولا لسفك الدماء وضحي بالنفس والنفيس فشغل المسؤولين التي طالما باتت شاغرة لحماية الجمهورية في حين كان البعض يعيشون حالات من الفزع والخوف في بيوتهم وأثناء تنقلاتهم.

سيدي رئيس الحكومة، إن برنامج الحكومة المقدم من طرف سيادتكم لمطابق الأصل لبرنامج الحكومة السابقة وامتداد له وبما أنني قد وافقت عليه سابقا لا يمكنني إلا أن أطرح بعد الملاحظات التي يجب ذكرها.

في قطاع البناء والتعمير:

1 - كيف يشترط على فاتح محل للحلاقة مثلا أن يكون متحصلا على شهادة تأهيل أو شهادة من مركز التكوين المهني ولماذا يقبل طلب السجل التجاري للمقاول وبدون شروط؟

2) قانون الصفقات، فهو قانون جديد منظم ومرتب من كل جوانبه والحكومة تحرس على تنفيذه وتطبيقه لكن لا حياة لمن تنادي.

- فشهادات التأهيل أصبحت تعطى لمن هب ودب. والأصناف بمختلف عددها تهدي للأقارب والأصحاب بدون مراعاة الشروط الأساسية كاللوازم وعتاد البناء والمراجع المهنية.

- المشاريع أصبحت تهدي حسب الأهواء والمزاج. وفي هذا المضمار أرجو من السيد رئيس الحكومة إيجاد الوسيلة الناجعة لمحاربة هذا المرض الخطير الذي تفشت فيه الرشوة، ومراقبة الأموال الكبيرة المعتبرة التي خصصتها الدولة في إطار الإنعاش الاقتصادي ومعاقبة المقصرين في حقها وفي حق تسييرها.

ومن الانشغالات التي كلفت بها من طرف المواطنين في عرضها وهي الأحداث التي جرت وقائعها في ولاية غليزان مايلي:

1 - اجتياح المساحات الخضراء بالخرسانة (Le beton) والحديد على حساب قوانين البيئة والطبيعة وبناء النزل بمحاذاة الملعب الأولمبي (حي الانتصار) لخير دليل.

2 - في ولاية غليزان وفي إطار الصفقات لوحظ امتياز مقاولات على أخرى وقد استفادت إحداها

الطبيعية التي ألمت بإخواننا وأخواتنا في ولايتي الجزائر وبومرداس والتي ذهب ضحيتها آلاف من المواطنين، إنا لله وإنا إليه راجعون، إنه قدر وما شاء فعل.

وأغتنم الفرصة لأنحني ترحما وإجلالا على أرواح شهداء النكبة الربانية وأقدم تعازي الخالصة لأهالي الضحايا. إن آخر المأساة الوطنية التي ندرجها في جملة الأزمات، التي مرت عليها البلاد في العقدين الأخيرين والتي أكد على إثرها الشعب الجزائري وبدون استثناء على الروح التضامنية التي أبداها من مختلف جهات الوطن من خلال المساعدات التي قدمها إلى المنكوبين سخاء وتعبيرا منه على أن الكارثة ليست جهوية بل هي وطنية، كما لا يخفى على أحد روح المسؤولية التي تميزت بها الدولة والحكومة وعلى رأسها السيد أحمد أويحيى بالوقوف على مدى الأيام جنبا إلى جنب مع منكوبي الزلزال العنيف الذي خلف خرابا ودمارا في البنيان والممتلكات وخلف أمواتا وشتاتا في العائلات. إن الحكومة مشكورة على ذلك، فقد سهرت وجندت ومدت كل القدرات والوسائل اللازمة والضرورية للتخفيف من العبء الثقيل الذي واجه المنكوبين، فقد أنشئت في أول ساعة خلية أزمة تابعت من بعيد ومن قريب الحدث بعد الحدث واستعملت كل الوسائل الإعلامية وأسرعت بكل الطاقات المادية والبشرية من رجال الحماية المدنية والسلك الطبي والشبه الطبي، الجيش الوطني الشعبي، رجال الدرك الوطني وأعوان الإدارة والمنتخبين.

ولعلّ المساعدات المتنوعة التي بعثت لنا من طرف الدول الشقيقة والصديقة لأحسن دليل على نجاعة سياستنا الخارجية وعلى مدى توطيد علاقتنا الخارجية مع العالم وتعبيرا منها على التضامن والمواساة.

سيدي الرئيس، نعلم ويعلم الجميع أن الوطن العزيز عاش الويل والنكبة مع الإرهاب الأعمى والأوغاد السفلة مما أثر سلبا على مجريات الأحداث في الداخل والخارج وكان التجمع الوطني الديمقراطي برئاسة السيد أحمد أويحيى من قال لا ولا للإرهاب

السيد الرئيس: شكرا للسيد عابد حاج سليمان والكلمة الآن للسيد محمد الصالح حرز الله.

السيد محمد الصالح حرز الله: السلام عليكم. سيدي الرئيس، سأقدم كلمتي مكتوبة أودعها لدى المكتب ليقدمها بدوره للسيد معالي رئيس الحكومة ولمن يريد الاطلاع عليها ستنشر في الصحافة الوطنية غدا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الصالح حرز الله. طبعا كل التدخلات تجمع والمكتوبة طبعا يمكن منها السيد رئيس الحكومة وتنشر في الجريدة الرسمية لمداولات مجلس الأمة وتوضع تحت تصرف رجال الإعلام إن أرادوا أخذها بعين الاعتبار، شكرا لك والكلمة الآن للسيد امحمد بوشورور.

السيد امحمد بوشورور: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا سيدي الرئيس. سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر، سيدي رئيس الحكومة، أعضاء الطاقم الحكومي المحترمين، الأسرة الإعلامية، زميلاتي، زملائي. السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء أتقدم باسمي وباسم سكان ولاية الشلف بأصدق التعازي وخالص المواساة لعائلات ضحايا زلزال 21 ماي. كما أشكر كافة الشعب الجزائري وأحييه على تلك الصورة التضامنية وإن دلت على شيء إنما تدل على عدم صدق الإدعاءات التي روجت عن مدى وحدة الشعب الجزائري وقد برهن هذا الأخير على أنه عائلة واحدة وتجلي ذلك في وقفته المشرفة التي تدل على تمسكه بوطنيته وانتمائه للجزائر وروحه التضامنية، كما أطلب من إخوتي وأخواتي المنكوبين الصبر على ما أصابهم جراء هذا الزلزال كما أتمنى وأطلب من الله عز وجل أن يقويهم بالإيمان والصبر لتخطي أزمتهم وخير دليل يقتدون به هم ضحايا زلزال الأصنام الذين واجهوا ظروفًا أقسى وأمر. كما لا يفوتني في هذا الصدد أن أشيد بالمجهودات التي قدمها السيد

على صفقات (PSRE) يفوق مجملها 50 مليار سنتيم في عدة أشهر فقط وبالسعر المناسب أو يفوق العادة. وهنا السؤال: ماهو سر استفادة هذه المقاوله من مبلغ مماثل وهل لها الطاقات البشرية ذات الكفاءة وهل هي مصرحة ومؤمنة لدى الضمان الاجتماعي وهل لها العتاد الكافي (عتاد البناء) لتغطية حجم الأشغال.

3 - استفادات ولاية غليزان مؤخرًا من جامعة وبدأت فيها الأشغال وأرجو من السيد وزير السكن والبناء تفقدها وتتبع مراحل بناءها للاستفادة من تجربتك ونصائحك في هذا المجال للحد من الفوضى التي عمت قطاع البناء والتعمير في الولاية وآخر ما أقوله في هذا القطاع أن أموالا كبيرة رصدت في إطار دفع عجلة التنمية في ولاية غليزان لكن التنمية وأثرها والمشكل أصبح يكمن في نظافتها.

في قطاع الصحة لا يسعني إلا أن أثنى مجهودات الحكومة والوزارة المعنية التي قطعت أشواطًا كبيرة في مبادرتها في إصلاح المستشفيات، والدليل على ذلك مسعى السيد رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في إيجاد السبل الكفيلة لترقية المنظومة الصحية وتطويرها... (للمستوى المطلوب والمقبول لخدمة المواطن وحرصها على صحته، وعلى هذا الأساس نرجو ونتمنى من الحكومة والوزارة المعنية أن لا تتأخر في إنجاز مخطط وطني يتعلق بالإصلاحات ولو أن السيد وزير الصحة واقف على قدم وساق، ومهتم ومنشغل به، ثم إن قانون الصحة المؤرخ في فيفري 85 لا يتماشى ومتطلبات العصر وتعديله أصبح أمر ضروري.

وبالمناسبة لدي بعض الانشغالات في ولاية غليزان وأترجاكم سيدي رئيس الحكومة والسيد وزير الصحة على قبولها في:

1 - تجديد حظيرة سيارات الإسعاف في القطاعات الصحية وكنت قد تكلمت عنها في البرنامج السابق.
2 - اقتناء عتاد الطب (أجهزة R وعتاد ولوازم الجراحة).

3 - مساعدة سكان منطقة وراغ (عمي موسى) المتضررة من الإرهاب في الاستفادة من مستشفى).

لعدة مصائب من زلازل وجفاف وتهميش وإرهاب أعمى ووحشي، كما لا يفوتني أن أشير إلى أمر أخطر من كل المصائب التي ذكرتها وهذا مما يجرنني للقول إنه مهما كانت نزاهة وصرامة السيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء فلا يمكنهم متابعة البرامج الوطنية والمحلية للتنمية الوطنية الشاملة وإعطاء لكل ذي حق حقه من مواطنين ومحتاجين إذا كان كل المسيرين المحليين مثل والي ولاية الشلف الذي أغلق الباب والنافذة وأصبحت الولاية تتخبط في الرشوة والمحسوبية وناقلي الأخبار والمترصدون لتحركات أبناء الولاية النزهاء، فإذا بقيت الحالة على ما هي عليه بالرغم من نداءات البعض من أعضاء البرلمان بغرفتيه وتذمر المواطنين والمجتمع المدني من تصرفاته اللامسؤولة، من تصرفات المسؤول الأول على الهيئة التنفيذية للولاية وأحد المنتخبين المحليين وكذا المسمى بلحنيبي الذي كان يشغل مديرا للفلاحة سابقا بولاية وهران وقد تم عزله من منصبه، إلا أن والي ولاية الشلف رأى عكس ذلك وعينه بولاية الشلف التي أصبح فيها - الكل في الكل - يقوم بتوزيع المشاريع والسكنات وكل ما يحتاج إليه أصحاب الأموال بعد قبض المقابل؛ وإذا خضنا في هذا الموضوع وعلى ما يجري في ولاية الشلف فلا تكفيننا أيام بل شهر لطرح مشاكل الولاية التي ضربها الزلزال إسمه - غازي - وهو أخطر من كل الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية التي مست الولاية...

السيد الرئيس: شكرا للسيد امحمد بوشورور. بودي فقط أن أدعو الزملاء إلى عدم التشخيص أثناء تقديم تدخلاتهم، إذا كانت هنالك قضايا محددة تتعلق بالتسيير أو تمس الأشخاص يرجى تمكين الجهات المختصة بالموضوع، هذه مناقشة خاصة ببرنامج الحكومة، لذا يرجى التقيد بقواعد العمل المعمول بها في هذا المجال. الكلمة للسيد علي قواسم.

السيد علي قواسم: شكرا سيدي رئيس المجلس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على

رئيس الجمهورية وتفقدته للجرحي والمفقودين عن كذب وكذا رئيس الحكومة والبعض من أعضاء الحكومة وكذا مؤسسات الدولة الذين أبدوا وقفهم إلى جانب الشعب الجزائري ومواساته، كما أحيي أفراد الجيش الوطني الشعبي والسلك الأمني بأكمله ورجال الحماية المدنية وسلك الصحة على موقفهم الشجاع ولا أنسى أن أتوجه بخالص الشكر للدول الأجنبية الصديقة والعربية الشقيقة وكافة المنظمات العالمية والحكومية الذين تضامنوا مع الشعب الجزائري في محنته. وإن هذه الكارثة التي أصابت الجزائر تعد مصيبة من بين المصائب والمحن التي تخطتها الجزائر وقد مست هذه الكارثة سكان السكنات والمرافق العمومية والمنشآت القاعدية فالجزائر مدعوة حكومة وشعبا للتجند من أجل الخروج من هذه المحنة وهذا بالتصرف بصرامة وحكمة في الأموال المخصصة لإعادة بناء مدمره الزلازل وتتمنى أن نستخلص العبرة ونقوم بالعمل الصادق، كما لا يفوتني أن أترحم على أرواح ضحايا العمليات الوحشية التي قامت بها الجماعات الإرهابية باعتمادها على أناس أبرياء عزل، أطفال ونساء وشيوخ منتهزين بذلك فرصة وانشغال الجزائر بمحنتها، فلهذا أشكر السيد رئيس الحكومة، السيد أحمد أويحيى على موقفه تجاه هذه الفئة من الدمويين ونحن نسانده ونقف معه من أجل القضاء على هؤلاء الإستبدايين كما أطالب بضرورة اتخاذ جميع الوسائل والطرق للقضاء على الإرهاب أينما كان وحيثما وجد في الجزائر وعبر العالم.

وعليه، أتمنى رد الاعتبار لفئة المقاومين الذين طالما سهروا على راحة المواطنين وأمنهم وهذا نظرا لتهميشهم وظلمهم من طرف الانتهازيين فعلى الحكومة أن تنفض البراغيث التي أنهكت عاتق هؤلاء المقاومين البسطاء ووضعهم تحت إشراف الجيش الوطني الشعبي فيما يخص مبادرة السيد رئيس الحكومة ودعوته للعروش من أجل الحوار فهذه مبادرة مشجعة وفي نفس الإطار أحيي حركة العروش لترحيبهم بالنداء. أما بالنسبة لولاية الشلف التي لازالت لحد الساعة التي أخطبكم فيها محرومة ومنكوبة لأنها تعرضت

سبيل المثال أنه في ولاية عين تيموشنت - ومزارعوها ومسؤولوها مشكورون - فيه مجهودات لا بد أن تدعم لأن الحمضيات وأشجار الكروم تتطلب بعض التقنيات وبعض الأعمال وبعض المنشآت ولم يستطع المزارع أن يتحملها وكذلك سيدي رئيس الحكومة تعرفون أنه يوجد غياب للنظام المصرفي في هذا القطاع، وهناك قطاع آخر ذو أهمية وقد حملتني شبيبة ولاية الطارف مسؤولية بحيث إن هذه الشبيبة المتشعبة بالمبادئ الوطنية وبروح نوفمبر تفتقد كل المرافق الرياضية بهذه الولاية؛ بحيث يوجد مركب رياضي بمقر الولاية زاره عدد من الإخوة الوزراء في هذا القطاع وهو يتطلب غلافًا ماليًا يقدر بالتقريب 200 مليون دينار جزائري، لذا نطلب منكم سيدي رئيس الحكومة الفاضل دراسة هذا الموضوع وإعطاء هذه الشبيبة حقها كباقي الشباب على مستوى القطر.

المنطقة العزيزة علينا قلت هي منطقة القبائل، أنا أضم صفي إلى كل الوطنيين والمخلصين وعلى إثر النداء الذي وجهه السيد رئيس الحكومة ومن هذا المنبر وكذلك من منبر المجلس الشعبي الوطني لهذه المنطقة العزيزة علينا ونتمنى أن يعم بها الهدوء والطمأنينة وأن يكون بها حوار مسؤول وجاد. ووفقكم الله سيدي رئيس الحكومة أنتم وطاقمكم لخدمة الجزائر والجزائريين والسلام عليكم وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد علي فواسم والكلمة الآن للسيد بوجمعة زلاطي.

السيد بوجمعة زلاطي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أتقدم بالتعازي إلى عائلات ضحايا الزلزال وندعو الله أن يتقبلهم شهداء، إن الزلزال

أشرف المرسلين، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، السادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي، أسرة الصحافة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أنا بدوري أترحم على ضحايا المأساة الوطنية وأتمنى لذويهم الصبر والسلوان، كما أتمنى للجرحى الشفاء العاجل. بما أننا ناقشنا وصادقنا على هذا البرنامج في صيف السنة الفارطة، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، إرتأيت أن أتدخل في ثلاثة قطاعات ذات أولوية واستراتيجية ألا وهي قطاع المياه، قطاع الفلاحة، قطاع الشبيبة والرياضة وكذلك المنطقة العزيزة علينا أي منطقة القبائل.

بودي أن أقول يا إخواني للسيد معالي رئيس الحكومة أنه في هذه السنة رزقنا الإله بثروة كثيرة من المياه بحيث أنه وبأقصى الشرق الجزائري قد تراوحت الكمية أكثر من 1260 ملم مما جعلنا نفرغ بعض السدود وهذه الأخيرة سيدي رئيس الحكومة أتلفت جل مجهودات الفلاحين والمزروعات الفلاحية في كل من ولايات الطارف وسكيكدة وعنابة، ولذا تم الانتهاء من دراسات لإنجاز هذه السدود وحمدا لله البلد يتنفس بشيء من المال، عليكم دراسة هذه السدود لتكون انطلاقة إنجازها في السنوات المقبلة إن شاء الله، على سبيل المثال هناك سدان إثنان في ولاية الطارف قد تم الانتهاء من دراسة تشييدهما كذلك هناك سد في ولاية سوق أهراس وكذلك آخر في ولاية سكيكدة.

معروف أن الفلاحة أو قطاعات أخرى لا تنمو بدون ماء ولا تعطي المردودية الكافية.

لقد أوفدنا السيد رئيس مجلس الأمة المحترم نحن أعضاء لجنة الفلاحة والتنمية الريفية بهذا المجلس للزيارة الميدانية والمطالعة على برنامج الحكومة وعلى مجهودات المزارعين في ولايات غرب الوطن ووسط وشرق الوطن، حقيقة والحقيقة تقال فيجب أن نقولها بكل جرأة وبكل صراحة وهي هناك مجهود قامت به الدولة وهناك بالمقابل جهد قام به المزارعون، لكن في بعض المنتوجات خاصة أشجار الكروم والحمضيات وأذكر على

المؤسسات وتقليص العجز المالي في ميزانية الدولة ومن جهة أخرى تنجم عنها أخطار اجتماعية.

نثمن ما جاء به برنامج الحكومة في الفصل الخامس «ترقية الاستثمار والشراكة والخصوصية» إذ تعتزم الدولة الاحتفاظ برأس مالها في بعض المؤسسات الإستراتيجية في البلاد، تلك المؤسسات التي لم تشملها الخصوصية حتى على المدى المتوسط.

سيدي رئيس المجلس، سيدي رئيس الحكومة، إن الجزائر تملك ترسانة قانونية هامة في مجال الخصوصية ومن دون شك ستمكنها باستكمال هذه العملية فحسب رأيي الشخصي يتطلب إنجاز هذه العملية مايلي:

- التشاور وتعميق الحوار مع جميع الشركاء.
 - تحديد مدة إنجاز هذه العملية.
 - تقنين المؤسسات التي لم تشملها الخصوصية حتى على المدى القصير.
 - يجب أن تتم عملية الخصوصية بكل شفافية.
 - دراسة وتقييم دقيق للمؤسسات حالة بحالة.
 - يجب أن يتم سعر بيع المؤسسة حسب الأسعار الحقيقية.
 - استعمال جميع الصيغ القانونية للخصوصية، الخصوصية الجزئية، الخصوصية الكلية (La privatisation formelle, le partenariat) العمال من كل حقوقهم كمثال: (Le départ volontaire, l'assurance chômage, la cession d'actif, et l'actionnaire populaire, reconvertir aussi la dette avec plus de participation et éviter à ce qu'une minorité de personnes s'accaparent l'achat des entreprises).
- وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوجمعة زلاطي والكلمة الآن للسيد احميدة ماضي.

السيد احميدة ماضي: شكرا سيدي الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة وأعضاء طاقمه المحترمين، زميلاتي، زملائي السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أمر من الله وعلامة من علامات قوته يبتلي به الإنسان ويمتحن به إيمانه.

سيدي رئيس المجلس، سيدي رئيس الحكومة، زميلاتي، زملائي، لا يكفي أن تبادر السلطات العمومية بوضع برنامج جديد لإعمار المناطق المنكوبة من دون أن ترافق هذا العمل إجراءات أخرى:

- تفادي معالجة الأخطاء بالأخطاء وإعداد تقديم موضوعي باستخلاص الدروس لمخلفات الكوارث. -مراجعة وتكييف المخطط الوطني لتنظيم الإسعافات على ضوء الدروس التي يجب استخلاصها من هذه النكبة.

- تزويد الهيئات المسعفة بالوسائل الضرورية وبالتجهيزات الخاصة المطلوبة لمواجهة كل أنواع الكوارث.

- التأكد من وجود مخزون احتياطي من الخيم في كل الولايات لمواجهة الأخطار الطبيعية.

- اعتماد معايير صارمة في مجال البناء العمومية والخاصة خاصة في المناطق الساحلية المعرضة لخطر الزلزال.

- تهديم البنايات القديمة التي تشكل خطرا على المواطنين مع إعادة بنائها حسب المقاييس الحديثة.

- إعادة النظر في سعر المتر المربع المبني للسكنات الاجتماعية.

- تكييف خريطة للتوزيع الجغرافي لمراكز الهزات الأرضية والتي تعد مقياسا أساسيا لدراسة قابلية المناطق للزلزال ومن ثم احتمال وقوع الزلزال وخطره على المنطقة.

- وضع نظام بناء حسب المناطق مع استعمال كل تكنولوجيات البناء الملائمة ضد الزلزال.

- مراجعة تشريع متعلق بالتأمين بغية فرض عملية إبرام عقود تأمين ضد الكوارث.

- تدعيم مركز البحث في علم الفلك والفيزياء الفلكية بالوسائل اللازمة التي تمكنه من أداء مهامه على أحسن وجه.

فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية فعلية الخصوصية عملية معقدة وحتمية، تساهم من جهة في تحديد دور الدولة في الاقتصاد وتحسين مردودية

وولايات الوطن الميسورة والتي تملك موارد مالية معتبرة بأن تسارع في الإقتطاع من ميزانيتها مبالغ مالية للمساهمة في إعادة التعمير بالمناطق المنكوبة والتي تحتاج لتضامن من الجميع؛ وفي الختام نتمنى للحكومة النجاح في أعمالها وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد احميدة ماضي والكلمة الآن للسيد عمر سعيد مومن.

السيد عمر سعيد مومن: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين.

على إثر الزلزال الذي ضرب مناطق الوسط الجزائري أتقدم بالتعازي الخالصة راجيا من المولى أن يتغمدهم برحمته الواسعة وأن يسكنهم فسيح جناته، «إنا لله وإنا إليه راجعون». سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة المحترم، سيداتي، سادتي أعضاء الطاقم الحكومي المحترمين، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم. إن بناء دولة القانون المستوفية للمعايير الدولية هو اختيار لا رجعة فيه ونحن نسعى لبناء الديمقراطية ودولة القانون ودولة الحق قصد إضفاء احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وترقيتها إلى واقعنا اليومي.

إن تجسيد مطلب الشعب لدولة الحق والقانون هو في حقيقة الأمر الإطار الذي ينمي الإحساس بالموطنة ويدعم الحس المدني للمواطن داخل المجتمع. والسبيل المؤدي إلى هذه الغاية المنشودة تمر حتما عبر القيام بإصلاحات عميقة في كافة الميادين خاصة منها ميدان العدالة والتربية وهياكل الدولة ومهامها. إن جسامه كل هذه الإصلاحات وشساعتها يتطلب من كل في اختصاصاته وصلاحياته العمل بإخلاص وتفان لإنجاح هذا التحدي، فبرنامجكم هذا سيدي رئيس الحكومة، يكرس المسعى النبيل، فالمسعى هو إصلاح حركة العدالة ومهام الدولة وهياكلها والتربية والصحة والسكن والضمان الاجتماعي

في البداية، أود أن أقول للسيد رئيس الحكومة، أحمد أويحيى وطاقمه بعد التهئة: «الله يكون في عونكم وأن يعطيكم الصبر إن شاء الله». إن تحمل مسؤولية سير البلاد في هذه الظروف الصعبة التي تعيشها تعتبر مسؤولية ثقيلة جدا ونقول أيضا لسماسة السياسة، أقول لهم كفاكم تلاعبا بمشاعر العباد، وعليكم أن تنظروا للأمر بعين صادقة.

أما فيما يخص برنامج الحكومة المقدم أمامنا اليوم للمناقشة والذي سبق أن ناقشناه في الماضي فليس لدينا أي تعليق عليه وإنما أود أن أشير إلى بعض القضايا العامة وخاصة منها الجانب الأمني. إن الوضع الأمني المتعدد الأوجه مازال متأزما وعلينا كدولة ومجتمع التجند أكثر من أي وقت مضى لتفويت الفرصة أمام المغرضين وتحكيم سلطان القانون وبقوة. وفي هذا الصدد أشير إلى ظاهرة خطيرة تفتشت في السنوات الأخيرة والتمثلة في المتاجرة بالمخدرات وتهريبها عبر حدودنا البرية وخاصة منها الجنوبية حيث أصبح يشكل أصحابها خطرا فعليا نظرا لتوفرهم على إمكانيات كبيرة تكاد تفوق تقريبا إمكانيات ووسائل الأجهزة الأمنية المكلفة بمحاربة الجريمة المنظمة، لذا يستوجب علينا محاربتها بدون هوادة نظرا للخطورة التي تشكلها ليس فقط على صحتها وإنما حتى على أمتنا حيث أصبحت شبكات لتمويل الإرهاب بالأموال والعتاد.

الجانب الاقتصادي، إن الدولة قد خصصت برامج تنموية متعددة ولصالح جميع مناطق الوطن، إلا أننا نجد البعض منها قد حوّل عن هدفها ونخص بالذكر هنا برنامج صندوق الجنوب والذي خصص في البداية لولايات محدودة ومعروفة وأصبح الآن مفتوحا لجميع الاحتمالات، لذا نطالب الحكومة بإعادة المياه لمجاريها أو إلغاء الصندوق نهائيا، لأنه في حقيقة الأمر جرد من مفهومه وإعطاء لصاحب الحق حقه.

أما فيما يخص الأزمة التي عرفتها البلاد في الشهر الفارط المتمثلة في الزلزال والذي ضرب ولايتي بومرداس والعاصمة، نوجه نداء إلى جميع بلديات

فالإشارة هنا سيدي الرئيس تعود بنا حتما للنظر في تسيير البنوك والمؤسسات المصرفية فمن الضروري تبني إستراتيجية تتماشى ومفاهيم اقتصاد السوق والابتعاد أكثر عن إطار البيروقراطية والمحابة التي يميزها وللضرورة تحديد طريقة تسيير البنوك مما يجعلها تواكب النمو الداخلي والخارجي.

فضمان الصحة، سيدي الرئيس، هو مكسب شرعي في إعادة النظر في سياسة الصحة وإصلاح المستشفيات يكون أمرا مهما بل ضروريا لما وصل إليه هذا القطاع فالإصلاح لا بد أن يكون جذريا وهذا مع مراعاة المقاييس الدولية من الناحية الهيكلية والإدارية ومراعاة التكوين الشبه الطبي، والتكوين المتواصل للأطباء والمختصين وكذلك الشراكة النوعية العالية مع المدارس الأمريكية والأوروبية... (أما بالنسبة للأدوية لا نستطيع أن نثبت بأننا قد باشرنا في إصلاح الصحة مالم تصاحبه سياسة شفافة في ملف الدواء وإنتاجه في التراب الوطني ولا ننسى أن نبقى على سياسة مجانية الصحة بالنسبة لذوي الدخل الضعيف. وذوي الحقوق والمصابين بالأمراض المزمنة.

فبرنامجكم سيدي الرئيس يثمن الإنعاش الاقتصادي، أملي أن يخصص في هذا البرنامج قسط لإعادة الاعتبار للمناطق الاقتصادية والصناعية عبر الولايات من إدخال الكهرباء، قنوات صرف المياه، تعبيد الطرق مما يؤهلها أن تصبح حقيقة مناطق صناعية لها مقاييس دولية مما يشجع المستثمرين من الوطن والأجانب بالاستثمار مما يخلق حتما مناصب الشغل.

سيدي الرئيس ومازلنا نضمّد جراحنا ونعزي أنفسنا والجزائر أرض سقتها دماء الشهداء ودماء شهداء الواجب فلنتدارك الأولويات ونضع مصير ومستقبل الجزائر فوق كل الاعتبارات. إن الجزائر كما قال مفدي زكرياء: إذا ذكر اسمها تجد الجبابة ركعا ساجدينا.

سيدي الرئيس، مازلنا نضمّد جراحنا ونعزي أنفسنا بالمصاب الجلل الذي أصاب مناطق من الوطن في جزائر الشهداء وجزائر الرجال الواقفين فلنتدارك الأولويات ونضع مصير ومستقبل الجزائر

والعيش المحترم أي كل ما يمس بيوميات المواطن، فكرامة المواطن الجزائري وعزته تتمثل لا محالة في حياة كريمة ويتجلى هذا في مكافحة الظلم والتمييز والتهميش والحفرة والمحسوبية وينبغي أن يتمتع المواطن الجزائري بمعاملة متساوية وهي الحرية للجميع ويجب ضمانها للجميع وهذا مبدأ تعزيز دولة الحق والقانون.

إن العدالة هي العمود الفقري لدولة الحق والقانون فإصلاح العدالة هو رهان أساسي ينبغي به رفع القيود الحالية التي يفرضها بفضل التغيير التنظيمي والوظيفي. وفي واقع الأمر إنه يتعلق بإعادة وإقامة آليات قانونية وتنظيمية وهذا لتوفير عادة راسخة وذات نوعية بغية إحلال ثقة بين المتقاضي والقاضي وبالتالي جعل المواطن يثق في مؤسسات الدولة. فالترقية الأفضل للتربية والتعليم بإصلاح المنظومة التربوية تحدّ آخر لترسيخ تقاليد راقية تسمح لنا بالتفتح حول العالم والتكنولوجية والعصرنة في زمن التحولات السريعة، ولأولادنا وللأجيال القادمة الحق في اكتساب هذا التطور الحضاري والابتعاد عن الحسابات الضيقة والمزايدات الظرفية، فالعولمة اليوم لا ترحم فلا بد أن نرقي المنظومة التربوية بالمعايير الدولية لأن ظروف وشروط العولمة تتطلب ذلك.

إن كرامة الجزائر تمر أيضا بضمن عيش محترم والذي يمر حتما بحماية مناصب الشغل وقد علمتنا التجربة بأن البلدان التي نجحت في تحقيق هذا المسعى هي التي شجعت الحوار والتشاور، فالخصوصية تعد عاملا أساسيا في التحول الاقتصادي والاجتماعي ولا يمكن أن يتحقق بدون أية مشاركة واسعة للمنظمة النقابية والمهنية، ونأمل أن تعود المنهجية للحوار والتشاور من أجل تنفيذ مشروع خصوصية يكون مقبولا اجتماعيا.

زد على الإصلاح المصرفي والمالي فإن الفضاء المالية زادت ومست بنوكا عمومية وخاصة وأصبح التعامل بالأموال العمومية في متناول أصحاب البزنسة والسماصرة الذين ليست لهم أية علاقة لا من قريب ولا من بعيد بالتجارة واقتصاد السوق.

فوق كل الاعتبار.

وفقكم الله وسدد خطاكم أنتم سيدي الرئيس وطاقمكم الحكومي).

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمر سعيد والكلمة الآن للسيد محمد بوديار.

السيد محمد بوديار: سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل، السيد رئيس الحكومة المحترم، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي الأعضاء.

سيدي الرئيس، باختصار شديد، ما لفت انتباهي في برنامج هذه الحكومة هو أن هذه الحكومة غير انتقالية يعني أنها حكومة ستواصل البرنامج السابق دون التأثير بظل السياسة الحالية للبلاد فهي حكومة براغماتية ستواصل العمل في الميدان دون التأثير بالجوانب السياسية وبالمزايدات السياسية، هذا شيء مهم سيدي الرئيس، لأن المواطن الآن بحاجة لخبز وبحاجة للعمل وبحاجة للمسألة في الميدان.

المسألة الثانية وما يتعلق بإصلاح العدالة، باختصار شديد، لم يتم التعرض لإصلاح العدالة إلا في جانب واحد، بحيث تسعى الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فيما يخص إصلاح العدالة من الجانب البشري يعني تكوين القضاة وتحسين ظروفهم وإصدار القانون الأساسي للقاضي... إلخ. هذا جانب هام وهناك جانب هام أيضا في إطار إصلاح العدالة هو الاستعجال في تعديل بعض القوانين التي ستعمل على تسهيل عملية انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، لقد عقدت الجزائر اتفاقا منذ أربع سنوات وانضمت إلى اتفاقية دولية تنص على أنه لا يجوز حبس الإنسان لأسباب مالية، يعني لا يجوز الإكراه البدني وبالرجوع لقانون الإجراءات المدنية وقانون الإجراءات الجزائية نجدهما لا يزالان ينصان على الإكراه البدني فمن المفروض أن تعدل هذه المواد بما يتماشى والاتفاقية التي تعتبر الجزائر طرفا فيها؛ فهذا ما يسهل مهمة الدخول للمنظمة العالمية للتجارة.

لدينا قضية ثانية وهي المتمثلة في قضية الكفالة، لكي يرفع شخص أجنبي قضية في الجزائر يجب أن يدفع كفالة سواء كانت قضية مدنية أو تجارية مما يسبب عرقلة للتاجر الأجنبي أو المتعامل الأجنبي، لذا يجب أن تلغى هذه المادة. لدينا عقوبة الإعدام سيدي الرئيس، لقد تم إلغاؤها في المادة 119 كإجراء مستعجل في شهر جوان 2001 عندما كان السيد رئيس الحكومة الحالي وزيرا للعدل، ولكن بقيت في بعض المواد الأخرى في مخالفة تنظيم النقد يعني مخالفات الصرف... إلخ، وتزوير النقود يعني أمور اقتصادية أخرى بقي فيها حكم الإعدام، وقد ألغت جميع الدول الأوروبية هذه العقوبة، كما تعهد السيد رئيس الجمهورية في اجتماعه مع الثمانية الكبار - كما يقال - بأن عقوبة الإعدام فيما يتعلق بالمسائل المالية سوف يعمل على إلغائها، إذن تم إلغاؤها في المادة 119 ويجب إلغاؤها في بعض المواد المتعلقة بالجوانب الاقتصادية لكي تسهل عملية دخول وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، لأن هذه الأخيرة سيدي الرئيس قد طرحت عدة أسئلة تتعلق بالتشريع الجزائري، بالقوانين الجزائرية، هل هي تتناسب مع أحكام هذه المنظمة أم لا؟ ولكي ندعها تتناسب يجب أن نعدلها بطريقة تخدم المصلحة الوطنية.

فيما يتعلق سيدي الرئيس بالأمر الذي حدث بعد هذا البرنامج، إنه برنامج حكومة وقعت بعده ثلاثة تحديات خطيرة، أول تحد سيواجه الحكومة ونطلب من الله عز وجل أن يساعدها على تجاوزه هو قضية المختطفين، بحيث تعتبر ضربة قاضية بالنسبة للسياحة الجزائرية، هذا تحد كبير ستواجهه الحكومة. المسألة الثانية سيدي الرئيس هي قضاء الله الذي لا مفر منه ولا مرد له، فقد وقع هذا الزلزال ونتمنى للإخوة وأشقائنا أن يلهمهم الله الصبر والسلوان، لفقدانهم لذويهم ونتمنى من الحكومة ولنا ثقة كبيرة بها أن تبذل مجهودا كبيرا لكي تتدارك وتصلح آثار الزلزال، لكن هناك زلزال آخر سيدي الرئيس وهو زلزال خطير ألا وهو الزلزال المالي المتعلق بقضية "الخليفة"! إننا لم نهضم

ويصنعوا لنا (Des frontières fictives) وأتوجه لهؤلاء الناس من هذا المنبر نقول لهم: (Vous êtes une classe politique périmée et vous ne pouvez plus rien donner à ce peuple) فالدواء الذي فات أجله ليس ينفع بل يسبب الهلاك ويضر بالصحة إن الجزائر موحدة بكلمة لا إله إلا الله وهي موحدة بعروبيتها وموحدة بأمازيغيتها، فمنذ أن كنا صغارا يحكي أولياؤنا أن هناك أشخاصا من الأوراس توفوا في الونشريس ومن الونشريس ماتوا في الأوراس ومن الصحراء ماتوا في جرجرة، إذن هذه البلاد مسقية بدم الشهداء فكل شجرة وكل حجرة مسقية بدم الشهداء وإسمنت هذه الوحدة الوطنية هو دم الشهداء.

هناك محاور أخرى ولكن نظرا لضيق الوقت سأخذ منها الأهم.

سيدي رئيس الحكومة، المحور الأول هو الإدارة المحلية (Il y a des dysfonctionnements très grave Monsieur le Premier Ministre) لماذا يعطى لوال ما برنامج إنعاش وملايير وهو بدوره لا يستطيع أن يحرك ساكنا لكي يحول مديرا تنفيذيا بالولاية؟! لا يستطيع، لأنكم ستلجؤون لمحاسبته على (taux d'avancement) ثم تأمرون بزجه داخل السجن ويقال له بعدها هناك سوء تسيير رغم عدم استطاعته لأن الوزير المسؤول عليه أمره بالمكوث في مكانه (Il y a des dysfonctionnements très graves) في الإدارة المحلية، (Il n'y a pas des équipes, il y a des ennemies) المشكل الثاني الذي أردت إدراجه ضمن تدخلتي بحيث تكلم عنه كثيرا الزملاء وأتساءل عنها من هذا المنبر وهي قضية "الخليفة" فما هو ذنب المسيرين الذين أودعوا أموالهم في هذا البنك؟ مادامت الدولة قد اعتمدت هذا البنك، فما هو ذنبهم لكي يسألوا فيما بعد أمام العدالة؟! إن القضية تعود للمراقبة وتعود على البنك وعلى السلطات العمومية التي لم تقم بما كلفت به، حسب المعلومات المتوفرة لدينا وأقولها من هذا المنبر - إن رئيس الجمهورية يتدخل مباشرة في هذه القضية بحيث قال (C'est un mythe) وعلى إثرها إنهار كل شيء! إنها قصة الهرم الذي يبدأ بقاعدة عريضة وعندما تصل

قضية الخليفة هذه، إذ أكثر من 10 آلاف مليار سنتيم خرجت من خزينة الدولة، وميزانية بعض الخواص ولم نهضمها بعد حتى ظهرت لنا مسألة الـ 500 مليار سنتيم في مدينة وهران! وتظهر قضية أخرى أيضا في نفس الأسبوع بـ 120 مليار سنتيم في مدينة عنابة! هذا زلزال مالي!! لقد قمت شخصيا بعمليات حسابية بسيطة...

السيد الرئيس: شكرا. بالنظر لأهمية المعطيات التي تتحدث عنها يرجى تمكين السيد رئيس الحكومة من مضمونها ويرد عليها في حينه.

شكرا للسيد محمد بوديار والكلمة الآن للسيد جمال الدين بلحاج.

السيد جمال الدين بلحاج: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة المحترم، معالي السيدات والسادة الوزراء، سيداتي وسادتي أعضاء مجلس الأمة الموقر، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أنحني في البداية بكل خشوع وإجلال أمام ضحايا ومنكوبي زلزال 21 ماي وأقدم تعازي مواطني ولاية تيارت الخالصة إلى عائلات الضحايا والمفقودين جراء الكارثة الطبيعية التي ألمت بالجزائر.

هناك بعض من الناس سامحهم الله غدوا عقول شعبنا منذ الستينات بأفكار بالية لا تنفع ولا تشبع ولا تقنع، فتارة يحكون أو يقصون حكاية الوطنية وهم من مص دم شعبنا ثم جاء بعدهم آخرون بالفتوحات الإسلامية بقميص وطربوش الأفغان، يا أسفاه على العمامة الصفراء والبيضاء والبرنوس! فتنوا شعبنا وذبحوا نساءنا وأولادنا! سبحان الله! فبمجرد أن فتحنا أعيننا وجدنا أولياءنا يصومون ويزكون ويخافون الله تعالى أكثر منهم وعندما يريدون ضربنا وإيذاءنا يظهرون لنا ورقة الجهوية (Lorsqu'ils sont à court d'arguments politiques valables à faire valoir). يتذكرون مرة على مرة ذهنيات الاستعمار (à faire valoir).

إلى القمة (تدق !)

فيما يخص كذلك قضية الفلاحة وينحدر أصلي من منطقة فلاحية، السيد الوزير إن كان موجودا هنا والسيد رئيس الحكومة أوكد لك ومن هذا المنبر بأن (Le P.N.D.A) صرفت أمواله هباء! إنها ملايين، سماسرة، والمضخة التي يبلغ ثمنها 20 مليوناً يشتريها الفلاح حاليا بـ 50 مليون والأنبوب الذي تقدر قيمته بـ 12 مليون يشتريه بـ 25 مليون.

السيد الرئيس: شكرا. للسيد جمال الدين بلحاج، طيب، واصل هذه الفكرة.

السيد جمال الدين بلحاج: في برنامج الحكومة لا نجد لا حرف ولا سطر أو جملة فيما يخص الرياضة، لا نجد كلمة واحدة متعلقة بالرياضة نحن نعيش في إطار العولمة وفي إطار اقتصاد السوق وأنتم على علم بمظاهر العنف في ملاعبنا، وما أطلبه من السيد بن صالح "الله أيخليك" يا سيدي الرئيس، أطلب من حكومتنا أن تعطى حصة الأسد (Le parent pauvre) ويجب خصوصية الرياضة ومنح (Les infrastructures) للناس وأن نخفض من قيمة الضريبة لكي يتكفلوا وكذلك يجب تأسيس مراكز التكوين، بالنظر لجمهورية مالي المتواجدة بجانبنا نجد أن لديها 29 مركز تكوين ولا نحظى بوجود أي مركز تكوين بالجزائر، شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا. في الحقيقة السيد بلحاج استثنائي وسمح له بإتمام تدخله لأنه يحوز على (Le manque à gagner)، والتحق بنا بعد غياب، فمرحبا به، وقد تدخل وكان تدخله في المستوى فبارك الله فيك.

فيما يخص السيدين محمد جبريط وقداري بن حرز الله فقد قدما تدخلات مكتوبة سوف تنشر في الجريدة الرسمية لمداولات المجلس وقبلها يمكن منها رئيس الحكومة وسيرد عليها في حينه، والكلمة الآن للسيد عثمان حاجي.

السيد عثمان حاجي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدات والسادة الوزراء المحترمين، السيدات والسادة الأعضاء، السيدات والسادة رجال الإعلام، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. أعود بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم: «قل يا عبادي الذين آمنوا اتقوا ربكم، للذين أحسنوا في هذه الدنيا حسنة وأرض الله واسعة، إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب». صدق الله العظيم؛ أما بعد،

سيدي الرئيس، باسمي الخاص وباسم سكان ولاية المسيلة ننحني أمام ضحايا هذه الكارثة الطبيعية التي ألتمت بسكان ولاية بومرداس والجزائر العاصمة وبعض الولايات المجاورة لهما وبهذه المناسبة فإنه لا يسعني إلا أن أنوه بالعمل الجبار الذي قام به الشعب الجزائري من أقصاه إلى أقصاه حيث عشنا فترات تضامنية بمعناها الحقيقي مما مكن هياكل الدولة القيام بواجبات أخرى تجاه الضحايا والمنكوبين وقبل أن أبدأ تدخلني أهني الطاقم الحكومي الجديد برئاسة السيد أحمد أويحيى كما أتمنى له كل النجاح خاصة في هذا الوقت العصيب. أما عن تدخلني فسيقتصر على إبداء بعض الملاحظات والتي تدخل في إطار إثراء البرنامج الذي أعتقد أنه قد تأثر كثيرا بحجم الكارثة وبالتالي لا يمكن لأي عاقل أن يتجاوزها ومن هنا أوكد على الإسراع في إنشاء مؤسسات استشرافية تقوم برصد وتوجيه الدراسات الهادفة إلى تحسين وتوزيع الخريطة العمرانية من جهة وتكوين الإطارات ذات الكفاءة القادرة على مساعدة الدولة والشعب أثناء الأزمات الحادة.

سيدي الرئيس، إن تحدي الألفية الجديدة يفرض علينا أن نتقدم وبالتالي يجب توفير شروط التقدم من معرفة وحسن التدابير والعمل على ديمومة التنمية وتحفيز النمو وتشجيع المبادرات في جميع الميادين والتفتح على الواقع السوسيوولوجي مع إقامة جسور الاتصال ودعم دولة الحق وحقوق الإنسان وتوسيع

الجزائري كما أتمنى الشفاء العاجل لجميع الجرحى والمصابين.

سيدي الرئيس، تمنينا اليوم أن يطرح علينا هذا البرنامج للتقييم وليس للمناقشة لأنه قد نوقش وتمت المصادقة عليه من قبلنا أثناء عرضه علينا من قبل الحكومة السابقة التي كان يقودها الأستاذ علي بن فليس والذي كان حقيقة موفقا فيها تسييرا ومعالجة لأهمّات القضايا الكبرى بكل إخلاص وتفان في خدمة المصالحة العليا للوطن وتقويم التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني وهذا بشهادة جميع الهيئات الاستشارية وخاصة (Le CNES)، إذن فلماذا هذه الإقالة لرجل ضحى أبوه وعائلته فداء لتحرير الجزائر ومخلصا ونزيها وحريصا على هذا الوطن العزيز؟ نحن في حزب جبهة التحرير الوطني نحترم قرار السيد رئيس الجمهورية السيد ، ولكن يجب كذلك أن نحترم إرادة الشعب الذي زكى وأعطى الأغلبية لهذا الحزب والذي يقوده ابن الشهيد الأستاذ علي بن فليس - وأعطى الأغلبية - وله الحق دستوريا في قيادة الحكومة حيث نعتبر هذا التسلسل ضربا للإرادة الشعبية في العمق ومادامت القرارات أفقية فما هي الجدوى من هذه الانتخابات محلية كانت أم برلمانية أو حتى رئاسية؟ لماذا تصرف وتهدر كل هذه الأموال كل مرة ولقد فاجأنا قرار تعيين متصرفين إداريين من بعض ولايات الوطن لتسيير شؤون الولايات المنكوبة وتهميش وعزل المنتخبين المحليين ونواب الشعب، أليس هذا يؤكد ما قلته سابقا؟

ونتأكد هنا من المماثلة المقصودة في تقديم مشروع قانون البلدية والولاية للإثراء والمناقشة. أما فيما يخص مشكلة ما يعرف بأزمة منطقة القبائل، فإننا نحیی المبادرة التي أطلقها السيد رئيس الحكومة الأسبق والذي كان سباقا لفتح باب الحوار ومن مهندسيه ونشمن معاودتها من طرفكم ونتمنى أن يكون هذا الحوار شفافا ومسؤولا وبدون خلفيات سياسية.

فيما يخص إسكان منكوبي هذه الكارثة، لقد تعهدتم أنتم سيدي رئيس الحكومة وكذا السيد

رقعة الديمقراطية وبالتالي يمكن لنا الانطلاق، وإما أن نبقى على حالنا نرفض التغيير والإصلاح ونمجد الواقع بكل سلبياته وآفاته من تسيب وعدم التحلي بالمسؤولية وبالتالي ننقرض مع الزمن، إن برنامج الحكومة من حيث الشكل والمضمون إذا ما أحسن تطبيقه حسب المعايير المقدمة إلينا والآجال المحددة فلا يمكن لنا إلا أن نزكيه ونشجع تنفيذه لأنه استمرار وتكملة لنفس البرنامج السابق ولأن التوقيع لعملية الإصلاح الشاملة التي بدأت منذ الوثام الوطني وإستراتيجية الانعاش الاقتصادي وكذا لتحقيق شروط الاندماج للاقتصاد العالمي، وفي الأخير أستسمح جميع الحضور على نقل بعض إنشغالات المواطنين إلى أعلى جهاز في الدولة ألا وهي الحكومة.

سيدي الرئيس، سيدي رئيس الحكومة المحترمة، كما تعلمون بعد الانتخابات المحلية التي جرت في 10 أكتوبر 2002، فإن دائرة مقرة، بلدية مقرة، ولاية المسيلة لم تنطلق التنمية بها وذلك جراء الإنسداد الحاصل بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي بالرغم من محاولات السلطات المحلية وأعيان البلدية والتي باءت كلها بالفشل وعليه فإنني أطلب من السيد معالي وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية التدخل لمعالجة هذه الوضعية التي لازالت عالقة إلى يومنا هذا وأنا على علم بأن لمعالي الوزير ارتباطات وانشغالات كثيرة، شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عثمان حاجي والكلمة الآن للسيد بلقاسم عطية.

السيد بلقاسم عطية: شكرا سيدي الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدات والسادة معالي الوزراء، زميلاتي، زملائي المحترمين، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، أتقدم في البداية بتعازينا الخالصة إلى جميع عائلات ضحايا الكارثة التي أصابت الشعب

ولا ينطبق عليها المثل الشعبي، إن ما طبع هذه العودة هو أنها تزامنت مع وقوع المأساة الوطنية على إثر الزلزال الأليم الذي ضرب ولايتي بومرداس والجزائر العاصمة والتي هي بحق مأساة فاقت في دمارها وآلامها كل التصورات والتوقعات ونغتنم هذه الفرصة لنعبر من هذا المنبر عن حزننا العميق وتعازينا الصادقة لكل الضحايا عن هذا المصاب، ونعرب عن تضامننا المطلق مع أسر الضحايا والأسر المنكوبة.

ومن هنا يتحتم علي قبل الخوض في مناقشة برنامج الحكومة المعروض علينا أن تستوقفني بعض الملاحظات التي لا بد من طرحها وهي متعلقة بآثر الزلزال أولى هذه الملاحظات وأهمها هو محل المخطط الإستعجالي من الكارثة، يفترض نظريا وجود مخطط استعجالي يتحرك تلقائيا وآليا فور وقوع أية كارثة طبيعية أو بيئية، وأنا شخصيا قد لمست نظريا ذلك من خلال تصريحات بعض المسؤولين المحليين خلال المهمات البرلمانية الاستطلاعية التي قمنا بها فيما يتعلق بمجال البيئة والمحيط فقد قدمت لنا مخططات وشروحات جعلتنا نتخيل على الأقل بأننا قد بلغنا أشواطاً جد متقدمة لمواجهة الطوارئ والنائبات إلا أن الواقع المؤسف قد بخر حتى هذه التخيلات وكشف قصورا وتقصيرا لا مثيل لهما، ظهر ذلك خلال فيضانات باب الوادي وكشفه أكثر الزلزال الأخير، حيث تأكد جليا عدم وجود هذا المخطط إطلاقا، وكشف بالفعل قصورا خطيرا لتدخل مرافق الدولة المحلية والوطنية لاسيما خلال اليومين الأولين اللذين تليا الزلزال، فلم تكن هناك أدنى تلقائية ولا آلية للمصالح والهيئات المفترض أن تتدخل بل ما لاحظناه هو التلقائية والعفوية للفئات الشعبية والمجتمع المدني بصفة عامة حيث كانت حاضرة بشكل قوي، فخلال الساعات الأولى للزلزال أي خلال الساعات الثمانية أو التسع الأولى للزلزال لم ألاحظ شخصيا أي وجود يذكر لهذه المصالح والمرافق التي يفترض أن تكون الأولى في الميدان، حيث بعد نصف ساعة فقط بعد الزلزال انتقلت إلى روية ثم درقانة ثم

رئيس الجمهورية بإسكان هذه العائلات قبل فصل الشتاء القادم في سكنات مهيئة (préfabriqués) ونحن نعلم بأن هذه السكنات لا يتجاوز عمر صلاحياتها أكثر من عشر سنوات. إذن نحن اليوم أمام سياسة الترقيع (Le bricolage) والهروب نحو الأمام كما يقال "أحييني اليوم واقتلني غدا"، معناه أن بعد 10 سنوات سنضطر للبحث مرة أخرى عن مأوى لهذه العائلات أو نتركها تتخبط في سكنات مهددة بالسقوط، أين هي الأرض التي سنبنّي عليها هذه الآلاف من السكنات في الجزائر العاصمة وبومرداس؟

سيدي الرئيس، وأنتم تقودون هذه الحكومة الائتلافية نتمنى أن لا يكون فيها وزير درجة أولى ووزير درجة ثانية، وهنا أتوجه إلى إخواني وزراء جبهة التحرير الوطني أن يكونوا وزراء بجميع صلاحياتهم وبجميع واجباتهم أولا يكونوا، لأنهم يمثلون إرادة الشعب الحقيقية.

وفي الأخير نتمنى من أعماق قلوبنا التوفيق والنجاح لحكومة الجزائر، شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم عطية والكلمة الآن للسيد محمد بن عالية.

السيد محمد بن عالية : شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، معالي الوزراء، السيدات والسادة الحضور زميلاتي، زملائي، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي رئيس الحكومة، لقد عدتم ثانية على رأس الطاقم الحكومي للدولة الجزائرية برئاسة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، نهنئكم على هذه العودة وتلك الثقة التي وضعت في شخصكم وأنتم أهل لها نتمنى بكل صدق وأمل أن تكون عودتكم عودة حميدة متجددة نافعة للبلاد والعباد أي ينطبق عليها المثل العربي "عدتم والعود أحمد"

على تعزيز الأمن بشكل دائم لفائدة الأشخاص والممتلكات عبر التراب الوطني وهذا يدخل ضمن مهامها الدستورية لضمان الأمن الوطني بصورة عامة ليشمل كذلك معالجة نقاط الضعف للأمة بما فيها الكوارث وهي من صلب الدفاع الوطني والأمن الوطني.

البند الثاني والذي يتعلق بتنفيذ الإصلاحات الثلاث الكبرى، - تعزيز دولة القانون - تحسين الإدارة والخدمة العمومية - فعالية أكبر للمنظومة التربوية. ف فيما يتعلق بتعزيز دولة القانون يتعين الاستعجال بتقديم مشاريع القوانين للبرلمان كالقانون الأساسي للقضاء وأعاون القضاء - وضمان استقلالية القضاء لضمان الفصل بين السلطات، فالعدالة الحقيقية هي عدالة الفصل الحقيقي بين السلطات.

أما فيما يتعلق بالمحور الثالث أي إصلاح مهام الدولة وهيكلها عبر تعزيز دولة الحق والقانون واستعادة هبة الدولة، إن هذا المبدأ لن يتأتى ما لم يتم تحرير قانوني البلدية والولاية من كل الحسابات السياسية وتقديمها في صيغة تأخذ في الحسبان المعطيات الجديدة للنظام السياسي الحالي ومقتضيات المجتمع، هذا بالإضافة إلى تسريح قانون الوظيف العمومي الذي بقي حبرا في ورق برامج الحكومات المتعاقبة فلم يخلو أي برنامج من أدرجه والتذكير به.

وفي نفس الإطار يتعين إعادة تحريك وبعث القانون الأساسي للولاية (le code préfectoral) الذي بقي يراوح مكانه منذ الستينات فتحريك مثل هذا القانون من شأنه أن يضع حدا للرداءة وتكون المسؤوليات للأجدر والأقدر والأكفأ، وفي نفس الباب أقترح السيد رئيس الحكومة أن تدرجوا ضمن اهتمامكم مراجعة قانون الحرس البلدي ومراجعة اختصاصاته بما يتماشى والمرحلة وقد برهنت هذه النكبة أنه من الضروري مراجعة دور الحرس البلدي ومراجعة اختصاصاته.

في نفس الباب أقترح كذلك التفكير من الآن في بعث مشروع المدن الجديدة والتفكير بجدية في

قهوة شرقي ثم برج البحري وبرج الكيفان وما ألمني شخصيا وما حز في نفسي بعمق مما هو لا يمكن أن أنكره إلا بمرارة هو تعاطي التلفزيون خلال الساعة الأولى للهزة الأرضية من هذه المأساة، حيث لحظتها كانت تعرض علينا مباراة لكرة القدم ضمن التصفيات الأوروبية وفور وقوع الزلزال كنت أتوقع أن تقطع البرامج فوراً لمتابعة تطورات الأحداث، لكن للأسف، وانتقلت من عين البنيان على الساعة الثامنة والربع وتوجهت فوراً إلى بلدية رويبة كمحطة أولى لأتفقد بعض الأقارب هناك، وعندما دخلت المسكن الذي يقع في عمارة وجدت كل شيء محطما وساقطا على الأرض في منظر مريع إلا جهاز التلفزيون الذي بقي في مكانه فوق طاولة متحركة، ربما ليكون شاهداً على مدى كون مؤسسة التلفزيون كمرفق عام يؤدي خدمة عمومية بين قوسين ! وفعلاً لم ينقطع الإرسال ولم يجد القائمون عليه حرجاً في قطع المباراة فربما رأوا في ذلك خدمة عمومية أفضل وأهم من متابعة تطور الأحداث لأثر الزلزال ! أكثر من نصف ساعة من الهزة لم تقطع المباراة، أكتفي بهذا التعليق.

إن هذه النكبة الطبيعية التي خلفت خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات لم يعرف التاريخ المعاصر لبلدنا نكبة مثلها قد كشفت عن عيوب جديدة ومتعددة في نجاعة المؤسسات العمومية والإدارية والاقتصادية وعن هشاشتها وعجزها في مواجهة الطوارئ لاسيما في اليومين الأولين للزلزال فبقيت مكتوفة الأيدي وعليه، فإن الإهتمام والمجهود لا ينبغي أن ينصب في معالجة آثار الزلزال فحسب، بل يجب أن تستخلص هذه المؤسسة الدروس وتضع في حساباتها أن بلدنا معرض للزلازل في أية لحظة وهذا ليس ذنبنا ولا ذنب الدولة بل هو قضاء وقدر، قلت يجب أن تستخلص الدروس وتضع برنامجاً استعجالياً حقيقياً عن طريق إنشاء هيئات تكون... (في حالة استنفار دائم يكون بإمكانها التدخل ألياً وآنيا فور وقوع أية كارثة قد تحدث لا قدر الله.

سيدي رئيس الحكومة، البند الأول من برنامجكم تناول الجانب الأمني بحيث تواصل الحكومة العمل

نفسيا وماديا وتنظيم ذلك في كل الجوانب الاجتماعية والصحية والثقافية، والإسراع في الشروع في عملية إعادة إسكان هؤلاء المنكوبين والإلتزام بما قرره فخامة رئيس الجمهورية في هذا الشأن وأكد السيد رئيس الحكومة عبر تدخله حول برنامج حكومته.

أتمنى أن تكون حكومتنا في الموعد وتمسح دموع المتضررين وتتكفل بمن شردهم ويتمهم الزلزال.

وأنوه هنا بالمجهودات التي تقوم بها حاليا الحكومة في الميدان غير أنني أطلب الإلتفات إلى ضواحي بومرداس، زموري، بودواو، قورصو، دلس، برج منايل، تيجلابين، سيدي داود... إلخ).

كما أحيي الجيش الوطني الشعبي ومختلف أسلاك الأمن والحماية المدنية والسلك الطبي على المجهودات الجبارة التي بذلت من طرفهم أثناء الكارثة كما لا يفوتني أن أنوه بتقدير خاص وخالص للمواطنين والشباب وكل الذين ساهموا بمجهوداتهم الفردية في إنقاذ المنكوبين ومساعدة السكان والمصابين، وأشكر الشعب الجزائري على التضامن الواسع والكبير الذي قدموه لضحايا هذه الكارثة الطبيعية ووقوفه وقفة الواحد كعادته في أيام المحن والمصائب.

مرة أخرى، أتمنى لكم جميعا التوفيق في مهامكم ورفع معاناة منكوبي هذه الكارثة الوطنية، شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد دراوي والكلمة الآن للسيد مراد بن صاري.

السيد مراد بن صاري: شكرا. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة المحترم، السيدات، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي السلام عليكم.

أود أولا أن أهنئ السيد رئيس الحكومة والطاقم الحكومي ونتمنى لهم التوفيق إن شاء الله. يتركز تدخلنا حول نقطتين: النقطة الأولى أنبه فيها السيد رئيس الحكومة أنه في سنة 1999 صادق هذا المجلس الموقر على القانون التوجيهي للبحث العلمي، وكنتم

إنشاء مدينة جديدة تكون عاصمة إدارية وسياسية لتخفيف العبء على الجزائر العاصمة وجعل مدينة الجزائر عاصمة اقتصادية تحسبا لأية كارثة زلزالية جديدة.

أما محور إصلاح المنظومة التربوية فلا أراه إصلاحا حقيقيا ما لم يتكفل بجد وجدية بأسرة التعليم إذ قال الشاعر:

«قم للمعلم وفيه التبجيلا ❖ كاد المعلم أن يكون رسولا»
ونحن للأسف لم نوفه حقه فما بالك أن نبجله فرواتب سلك التعليم المزرية جعلت منهم فئة منكوبة وأدت إلى تسرب كثير من العناصر الكفأة إلى نشاطات أخرى غير التعليم وما فتئ مستوى التعليم في المدرسة الجزائرية يزداد نكبة).

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن عالية والكلمة الآن للسيد محمد دراوي.

السيد محمد دراوي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة المحترم، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي، رجال الصحافة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أود في البداية أن أحنني خشوعا أمام أرواح ضحايا الفاجعة الطبيعية التي ألمت ببلادنا إثر زلزال الأربعاء 21 ماي 2003، وأسأل الله لهم الرحمة وأن يجعلهم في جناته الواسعة ويلهم ذويهم الصبر والسلوان، وأتمنى الشفاء العاجل للجرحى والمصابين.

كما أغتنم هذه المناسبة لتهنئة السيد أحمد أويحي على تعيينه من قبل فخامة رئيس الجمهورية رئيسا للحكومة مع خالص تمنياتي له ولكل طاقم حكومته بالتوفيق والنجاح.

سيدي الرئيس، بصفتي منتخبا عن ولاية بومرداس المنكوبة، فإنني أتوجه من هذا المنبر إلى الحكومة طالبا منها بذل المزيد من الجهد للتكفل بالمنكوبين

سيدي رئيس الحكومة آنذاك رئيس الحكومة، والمبدأ أو المفهوم أو مضمون هذا القانون هو أولا الدعم المادي من طرف الحكومة والدولة، وثانيا التسهيل في ممارسة البحث العلمي، أي اللامركزية من ناحية الميزانية.

لقد تجسدت النقطة الأولى في الميدان - الحمد لله - لقد وصلنا إلى حد تضاعفت فيه الميزانية ألف مرة، ولكن فيما يخص النقطة الثانية الطرق القانونية التي كانت تأتي عن طريق تنظيمي لم تطبق أبدا! ولهذا نجد أن الباحثين يعانون في الميدان وثانيا لا نستعمل الميزانية الموجودة بصفة عقلانية!

أظن أن الوزير المسؤول على القطاع وهو إنسان باحث وزميل وصديق سيقوم باتباع طرق قانونية تسمح للباحثين باستعمال الميزانية الموجودة.

النقطة الثانية سيدي رئيس الحكومة، هناك نقطة كبيرة في برنامج الحكومة وهي الإنعاش الاقتصادي يعني ندعم الاقتصاد، أطرح سؤالاً فقط، هل تستطيع الجزائر أن تدعم أو تحدث الإنعاش الاقتصادي مع اقتصاد السوق (l'OMC) في (la deuxième) ونحن ما نزال نبقى على العطلة الأسبوعية التي لا تتماشى بتاتا مع العالم؟! وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مراد بن صاري والكلمة الآن للسيد بوقرة وارث.

السيد بوقرة وارث: إسمحو لي سيادة الرئيس أن أقدم تدخلتي مكتوبا للمكتب وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوقرة وارث والكلمة الآن للسيد صالح بوتلحيق.

السيد صالح بوتلحيق: بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس المجلس المحترم، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي، زميلاتي، الحضور الكريم، السلام عليكم.

أود قبل كل شيء أن أهنئ السيد رئيس الحكومة وطاقمه على ثقة السيد رئيس الجمهورية وأتمنى

لهم النجاح والتوفيق في مهامهم. سيدي رئيس الحكومة، برنامجكم هو برنامج قديم تكلمنا فيه في الماضي، لكن ما قلناه في الماضي سنكرره اليوم وهو أن البرنامج يجب أن يكون له رجال في الميدان يعملون بإخلاص وصدق لتنفيذه وليس فقط الوزراء، وقد رأينا في كثير من الولايات أن الأمور متدهورة وأن القانون غائب في كثير من الأحيان، نتمنى السهر والمتابعة ووضع الرجال النزهاء والمخلصين لتنفيذ هذا البرنامج، وأود كذلك أن أسرد بعض الملاحظات التي نتمنى أن تجد العناية من طرف السيد رئيس الحكومة وطاقمه.

بالنسبة للأراضي الفلاحية، السيد رئيس الحكومة، أنتم تعلمون ويعلم الشعب الجزائري أن هذه الأراضي تنهب يوميا وتباع بطرق ملتوية وفيما يخص الفلاحين الذين استفادوا منها واستفادوا من القروض واستفادوا من الدعم نجدهم يبيعونها في المدة الأخيرة ثم تمسح ديونهم فكيف نفسر هذا التصور الذي وجد، الإنسان الذي أعطيه أرضا ومالا ثم يبيعها ثم نمسح ديونه هل هذه...؟!

ثانيا: السوق الموازية، كيف ستتصرفون فيها لقد تكلمنا عنها كثيرا والتي تساوي حوالي 25% من الدخل الوطني العام أي أكثر من 12 مليار دولار لا تخضع لأي مقياس ولا تخضع لأي قانون سوق أو مال!

ثالثا: سيدي رئيس الحكومة، نتمنى أن يعاد النظر في المفتشية العامة للمالية ونطلب وضعها تحت وصاية رئاسة الحكومة بصلاحيات أوسع. كذلك بالنسبة للمالية المحلية نتمنى أن يأتي قانون المالية لسنة 2004 بالجديد في تنظيم وتقنين المالية المحلية وإعطاء صلاحيات أكثر للجماعات المحلية. شكرا لكم سيدي الرئيس والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد صالح بوتلحيق والكلمة الآن للسيد بلقاسم حمامي.

السيد بلقاسم حمامي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس المجلس،

يتعبون بحيث نجدهم في حالة يرثى لها، وبعد انتهاء الانتخاب لا تحظى تلك الولاية لا بالتفكير فيها ولا حتى محاولة معرفة ما يحصل بها !!

هذا عيب - على كل حال - لا تقولوا بأن الجزائريين لا يعرفون بالرغم من نقص ثقافتهم ونقص في أشياء أخرى إلا أنهم يعون كل الحركات! هناك شيء آخر - على كل حال - أطلب من السيد رئيس الحكومة باعتبار أن لديه مبادئ فيها، فرجال الدفاع الذاتي (Patriotes) مهمشون ولا أحد يعطيهم الأهمية بل بعكس ذلك هناك من ينزعون له السلاح وهناك من يحرس ليلا في الجبال وعندما يلتحق بمنزله يجد أن تيار الكهرباء مقطوعة أو الماء منعدم وأبنائه ينتظرون، وأناس كانوا بالأمس يخفون وجوههم بالجرائد حينما تحضر الصحافة أصبحوا اليوم أصحاب القرار! هذا عيب إذا كان إنسان في جهة فليبق في تلك الجهة! لماذا يمكك العصا من الوسط إن ظهر الملتحون ظهروا وإن ظهر حالقو اللحى ظهروا كذلك معهم!! (تصفيق) إنه عيب وإنكم أدري بهذا أكثر مني وسيدي رئيس الحكومة يعرفها جيدا وإنه ليس ببعيد عن المنطقة بحيث كان هناك ولكن نطلب منه أن يتذكر هذه الولايات التي يمكن أن نقول إنها تكاد تكون مهجورة! إن السكة الحديدية هي المدخل الوحيد الذي تحظى به ولاية سعيدة، يعني أن ثلاث ولايات ستعزل وهي معسكر وسعيدة والبيض، ولقد وجه المشروع لجهة أخرى ولا مجال لذكر إسمه - على كل حال - نتمنى أن يفكروا قليلا في هذه الولايات وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: بارك الله فيك، شكرا للسيد بلقاسم حمامي والكلمة الآن للسيد موسى بوغلابة.

السيد موسى بوغلابة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدات والسادة الوزراء الأفاضل، السادة رجال الإعلام، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله

السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، الإخوة أعضاء مجلس الأمة.

بالنسبة لمناقشة برنامج الحكومة اليوم، على كل حال هذا البرنامج قد مرّ بالمجلس وناقشناه ولقد وافقنا عليه مسبقا ولكن هناك بعض الملاحظات فيما يخص انشغال مواطني الولاية التي أنتمي إليها وهي ولاية سعيدة وما جاورها.

أطلب من السيد رئيس الحكومة، فيما يخص المشاريع الكبرى للبلاد على الأقل أن يتذكروا بعض الولايات مثل مشروع السكة الحديدية الذي يربط المحمدية - معسكر - سعيدة الذي أصبح موجهة لجهة أخرى، ويتساءل المواطنون في سبب تغيير وجهة هذا المشروع؟ وسعيدة هي من بين الولايات التي تفتقر للمطار أو أية وسيلة تنقل احتياجاتها.

بالنسبة للولاية فإن الطرود والبرقيات الخاصة بها تتجه قبلاً إلى بشار أين تفرز ثم تعود إلى ولاية سعيدة، ونحن لم نفهم إن كان المواطن يتقرب من الإدارة أم الإدارة هي التي تتقرب من المواطن لأن بيننا وبين الجزائر العاصمة 560 كلم ومثلها عن بشار!

هناك شيء آخر، نشكر السيد رئيس الحكومة الذي ذكر اسما قبل قليل، وهو شخص غال علينا إنه السيد أحمد مدغري - رحمه الله - ولكن المستشفى الذي سمي باسم أحمد مدغري، إلى حد الآن فإن المريض - وأتمنى أن يكون السيد وزير الصحة في الاستماع - يحمل معه لحافا وغطاء صيفيا عندما يذهب إلى المستشفى ويأخذ معه وبدون شك حتى الحقنة!! هذا المستشفى الذي كنا نتمنى أن يكون مستشفى جامعيا أصبح عبارة عن معبر للمرضى!! هناك أشياء أخرى على كل حال نشكرهم عليها سيدي رئيس الحكومة ولكن ثروة البلاد، نرجو ونطلب منهم إن هداهم الله أن تقسم بالتساوي على ولايات الوطن فمن بين الولايات من نزلت عليها ليلة القدر وأخرى لا تزال تسمع ولازلنا ننتظر زيارة الوزراء ورؤساء الحكومة فإن تعلق الأمر بقضية الانتخابات سيأتون جميعهم، كل شخص يسعى من جهة، ومنهم الوزراء الذين

نتيجة تحسن المداخل الخارجية وارتفاع احتياطي الصرف من العملة الصعبة إلا أنه هناك تحديات كبرى تواجه الاقتصاد الجزائري ويتمثل البعض منها في:

- تراجع نسبة النمو في القطاع الصناعي نتيجة غياب مقاربة استراتيجية صناعية.

- ضعف نسبة الاستثمار الأجنبي رغم وكالة (ANDI) وكذلك وكالات الخوصصة لتسهيل إجراءات الدخول لاقتصاد السوق.

- وجود حالة تضخم وإن كانت النسبة منخفضة مقارنة بالسنوات السابقة، وأمام هذه التحديات يجب مواصلة سياسة الإصلاح الاقتصادي من خلال - وأذكر منها على سبيل المثال:

- ترقية وسائل الضبط والتوجيه الاقتصاديين من منظومة جبائية ومصرفية.
- دعم سياسة الإنفاق الحكومي.
- دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي الوطني لكي نصل إلى الهدف المطلوب كإعادة تحريك التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبعث الأشغال الكبرى.
- دعم البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب والرفع من النسبة المخصصة له
- إصلاح القطاع المصرفي وتفعيل آلية عمله لتواكب التحولات الاقتصادية والإصلاح الجبائي.
- تحديد رزنامة دقيقة للإصلاحات إلى جانب...

السيد الرئيس: شكرا للسيد موسى بوغلابة. نقف عند هذا الحد ونستأنف أشغالنا غدا على الساعة التاسعة والدقيقة الثلاثين صباحا، شكرا، رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة في الساعة الخامسة والدقيقة الثامنة والأربعين مساء.

تعالى وبركاته.

قبل إدلائي بمدخلتي التي تتضمن بعض النقاط في إطار مناقشة مشروع برنامج الحكومة يسعدني أن أرف التهنئة إلى السيد رئيس الحكومة السيد أحمد أويحيى بعد تعيينه من طرف السيد فخامة رئيس الجمهورية، وتسلمه لمهامه على رأس الحكومة الموقرة، فهي عودة موفقة بإذن الله والآمال معقودة على شخصكم لمواصلة مشوار التنمية الشاملة، كما أهني بالمناسبة السيدات والسادة الوزراء الذين بقوا في أماكنهم بعد تجديد الثقة في شخصهم كما أهني السادة الوزراء الجدد الذين قد تم اختيارهم والتحقوا بركب الطاقم الحكومي.

بعد هذا أجدني والظروف القاهرة التي مرت بها بلادنا على إثر الزلزال الذي ألم ببعض المناطق من وطننا العزيز، أجدني كأني مواطن متألما ومتأثرا مع بالغ الأسى لهذا المصاب الجلل الذي حدث بقدر من المولى عز وجل، فهو سبحانه السلطان في ملكه والمدير لشؤونه وما علينا إلا الرضا بقضائه وقدره، وإزاء هذه الكارثة الطبيعية لا يسعني إلا أن أتقدم بتعازي الخالصة والترحم على ضحايا المأساة والصبر والسلوان لذويهم ونسأل الله أن يعجل بالشفاء للمصابين، كما أشيد بالمجهودات الجبارة التي ما انفكت متواصلة لتخفيف وطأة هذا المصاب عن طريق تدخل الدولة بأجهزتها وإمكانياتها.

وفي هذا المقام نحیی أفراد الجيش الشعبي ورجال الدرك الوطني والأمن الوطني ورجال الحماية المدنية والأطباء والسلك الشبه الطبي وكل شرائح المجتمع المدني وأفراد الشعب الذين هبوا جميعا وبرهنوا مرة أخرى عن روح التضامن والتعاون والتراحم وتقاسم الهموم، ومن خلال ما شاهدنا فإن لحمة هذا الشعب بالرغم من المحن تزداد تماسكا مع مر الأيام.

وبخصوص برنامج الحكومة، بودي أن أتدخل باختصار في بعض النقاط في مجال الاقتصاد والشؤون الاجتماعية والقطاع التربوي.

أولا: الإصلاحات الاقتصادية، رغم التطور الملحوظ خلال السنوات الأخيرة على مستوى التوازنات الكبرى،

ملحق

تدخلات كتابية

ينبغي أن نتوقف عنده ونعمل جميعا على تحقيقه..
ولكن كيف؟

- الاستقرار الأمني يعني بكل عفوية محاربة الإرهاب واجتثاثه من جذوره. ويعني أيضا المصالحة الوطنية.

- محاربة الإرهاب تعني تطبيق القانون على المجرمين، مهما كانت انتماءاتهم، واجتثاث الإرهاب من جذوره، تعني القضاء على مسبباته وأولها الجوع. نعم الجوع، لأن الجوع أبو الكفار، ولا أضيف جديدا إذا قلت أن السواد الأعظم من أبناء هذا الشعب هم تحت مستوى الفقر، فكيف يمكن لفئة عظيمة تعاني آلام الجوع أن تحقق التنمية أو التقدم والاستقرار، وهي تعاني من عدم تكافؤ الفرص ومن الظلم الاجتماعي، والتهميش والحقرة.. وغيرها من أنواع الظلم..

- الاستقرار الأمني، يعني أيضا احترام قيم هذا الشعب وثوابته الوطنية من لغة ودين.
وتعني أيضا خضوع الأقلية الحاكمة لمطامح الأغلبية المسحوقة.

أما المصالحة الوطنية - فلا تعني قطعاً المصالحة مع المجرمين والقتلة والسفاحين - وهي تعني ضمن ما تعني المصالحة مع الذات.

والحوار البناء الهادئ مع مختلف الشركاء والفرقاء والرفقاء، الاجتماعيين والسياسيين على حد سواء، وتعني ضمن ما تعني ترقية الحوار واحترام الاختلاف وتكريس الديمقراطية والتعددية في أسمى معانيها.
وتعني ضمن ما تعني، تعميم تعاليم ديننا الحنيف وشريعتنا السمحة، التي تدعو إلى الحب والتعاون وعمل الخير.. ونبذ العنف والتقدم والتفتح على الآخر، وهي كلها معان سامية، وسمات كانت تطبع ثقافتنا العربية الإسلامية، لكن تخلينا عنها شيئاً فشيئاً، وتركنا الساحة للجهلة، وللثقافات الغازية

تدخل السيد محمد الصالح حرز الله
عضو مجلس الأمة

رسالة إلى أحمد أويحي

سيدي الرئيس:

- برنامج حكومتكم رائع، كما كان قبل، برنامج علي بن فليس. والأروع منه أن يجسد في الميدان - ولا يبقى حبرا على ورق -.

- برنامج حكومتكم رائع.. شريطة أن تبدأوا أولاً بتطبيق شعار دولة القانون، الذي هو من الهواجس الكبرى لبرنامج حكومتكم.. وبرنامج حكومة بن فليس وقبلها حمداني وبن بيتور.

- أن تطبقوه على الأقربين من مساعديكم ومحيطكم، وأن تضمنوا لهم أيضا تطبيق القانون على الجميع، بحمايتهم وتوفير الأمن لهم، ليعملوا بعيدا عن كل أشكال الضغوطات.

- أن تبعدوا المتطفلين عن التسيير، الذين جاءت بهم الحسابات الجهوية والعشائرية والسياسوية والمصلحية، وأن تشجعوا وتثمنوا الكفاءات الخلاقة، القادرة على إحداث التغيير.

- وأن تحاربوا الرشوة والتهرب الضريبي، وكل أشكال الغش، ولا أعتقد أن ذلك صعب، لو خلصت النيات، وتوافرت الإرادات.

سيدي الرئيس: برنامج حكومتكم رائع، في محاوره الكبرى، وفي ملفاته الحساسة بدءاً من إصلاح العدالة وإصلاح مهام وهيكل الدولة وإصلاح المنظومة التربوية إلى تحسين تسيير الموارد المالية العمومية وترقية الاستثمار والشراكة والخصخصة، وهي محاور قادرة على إحداث الهبة الوطنية أو إن شئت الوثبة الاقتصادية.

ونحن معكم في أن ذلك مرهون بشروط متداخلة أهمها الاستقرار الأمني، وهو السؤال الكبير الذي

بخصوص سياسة الماء تطرق برنامج الحكومة إلى تحلية ماء البحر وإنشاء السدود والربط بينها لتوفير حاجيات سكان الساحل والمتواجدين بأماكن تساقط الأمطار وانحدارها فماذا حمل البرنامج بالنسبة لسكان المناطق الأخرى؟ كمناطق الصحراء مثلا؟

وهي التي تتعرض مياهها الجوفية النائمة منذ ملايين السنين بحوض «الألبان» إلى نزيف بلغت نسبة انخفاضه نحو السدس 6/1 خلال نصف قرن وقد سبق لي أن وجهت سؤالاً شفهيًا في الموضوع واليوم انتهاز الفرصة مجدداً لأقول إن السكوت عن هذا النزيف والزيادة في حجمه يعتبر حكماً مسبقاً على أجيال لاحقة بالعودة بهم إلى عهد التناحر بين من يدلي بدلوه في البئر قبل الآخر، وعليه فإنني أرجو من السيد رئيس الحكومة تقديم توضيحات في الشأن يرتاح لها المواطن اليوم وتضمن حقوق الأجيال اللاحقة في هذه الثروة الحيوية.

– بخصوص الفلاحة: لقد مرت الفلاحة ببلادنا على مراحل عدة طيلة عقود من الزمن سجلت بعض التقدم في مجالات وفشلت في أخرى، أأمل أن يعالج برنامج الحكومة مشاكل هذا القطاع الذي أنفقت عليه الدولة أموالاً طائلة في توفير عوامل الإنتاج وهو ما يدعو مسبقاً إلى إيجاد ميكانيزمات تسويق منتظمة على المستوى المحلي والوطني والدولي، وذلك تفادياً للخسائر المتوقعة التي تنجم عن اختلال في قاعدة العرض والطلب وهو ما وقع فعلاً لمنتوج التمور، كما أأمل أيضاً أن يتكفل البرنامج بتغيير ذهنية الفلاح لمواكبة التطورات الحاصلة في الميدان.

– يلاحظ أن وزارة الفلاحة مستمرة في منح مساحات كبرى تتطلب مياهها وفيرة لسقيها دون مراعاة تأثيراتها على مخزون المياه الجوفية وهذا ما يدعو إلى النظر في القضية بجدية واهتمام.

– بخصوص البحث العلمي فقد تطرق برنامج الحكومة إلى إعداد مخطط تطوير الموارد البشرية وتشجيع وتحسين التكوين والذي أنفقت عليه الدولة أموالاً طائلة ولا تزال، فهل وفرت الحكومة إمكانيات

التي طبعت ثقافتنا السلبية والشوائب. – أهملنا كل ما هو إيجابي في ثقافتنا! الكتاب والمجلة والسينما والمسرح ومختلف الفنون، وغيبنا كل ما هو عقلائي فيها، وتركنا الساحة للشعوذة والكتب الصفراء والدجالين، الذين استغلوا الفراغ الثقافي الرهيب، وراحوا يستثمرون فيما يخرب العقول من ثقافة الترهيب، والاتكال والجنس الرخيص.. حدث كل ذلك في غياب سياسة ثقافية وطنية واضحة وبناءة.

آن الأوان إذن سيدي الرئيس، أن نعيد الأمور إلى مجاريها، وأن نعطي الرمح باربيها. – أن نعطي الرجال مكانتهم التي يستحقونها، ونقول للمصيب أصبت، ونشجعه على مواصلة العمل والعطاء. ونقول للمسيء أسأت، ونبعده حق إساءته وتخاذله وفشله. – وبالمختصر المفيد، علينا تطبيق القانون، لأنه الوحيد الكفيل باسترجاع هيبة الدولة وقوتها.

تدخل السيد محمد جبريط

عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ماذا عساني أقول في بداية تدخلتي غير الترحم على أرواح شهداء الكارثة التي حلت بالبلاد والدعاء بشفاء الجرحى ومزيديا من الصبر لأهاليينا بولايتي بومرداس والجزائر لتجاوز آثار الزلازل المدمرة.

وماذا عساني أن أقدم غير الشكر الجزيل للشعب الجزائري وسلطاته العسكرية والأمنية على الوقوف بجانب ضحايا الزلازل ونجدة المنكوبين.

– سيدي الرئيس لدي عدد من الملاحظات حول برنامج الحكومة تتعلق بالمواضيع التالية:

تلكم هي ملاحظاتي سيدي رئيس الحكومة حول برنامج الحكومة أرجو أن تؤخذ بعين الاعتبار حين تطبيقه.
شكرا للجميع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تدخل السيد قداري بن حرز الله عضو مجلس الأمة

إلى السيد معالي رئيس الحكومة
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، لا يسعني في مثل هذا المقام إلا أن أقدم التعزية لأنفسنا وللأمة الجزائرية برمتها حكومة وشعبا ولأهالي ضحايا الكارثة خاصة ولا نقول إلا بما أمر به ربنا عز وجل إذ يقول: «... الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون...» وأسجل بارتياح عميق روح الأخوة والتضامن والتآزر، هذه الروح التي تعكس مكامن الخير والتعاون في قلوب أبناء الشعب الواحد «ولو كان بهم خصاصة...» ولا يمكن لطفرات الشر ومنايع السوء الموجودة أن تكون سببا في منع مصادر الخير والتراحم الفياضة من عمق هذا الشعب الأبي الكريم.
ولا يفوتني تهنئة الحكومة رئيسا وأعضاء بتجديد الثقة لهم ونتمنى لهم الصلاح والتوفيق.
إحتوى برنامج الحكومة على ستة أبواب رئيسة تناولت جل اهتمامات المجتمع وقضايا الفئات الشعبية بكل أطيافها إصلاحا وترقية وتطوير، غير أنني أسجل وبكل أسف مجيء الحكومة في ظرف نكبة وطنية ألمت بالبلاد فالمفروض إدراج باب منفصل في برنامج الحكومة يسمى باب إعمار المناطق المنكوبة وترسم له أولويات وتحضر له دراسات وخطط للإعمار المستعجلة كأولوية الأولويات مع اتخاذ الإجراءات الأنوية الواجب اتخاذها للخروج تدريجيا من هذه المحنة في أسرع وقت ممكن، هذا ليتطابق قانون المالية التكميلي للإعمار مع برنامج الحكومة المقدم كبرنامج سنوي.

استغلال الأبحاث والاختراعات في خدمة التنمية الشاملة؟؟
فإن كان شيء من ذلك فلنا الرغبة في معرفته وبالأخص استغلال الطاقة الشمسية وحركة الرياح لاستخراج الماء وإنتاج الكهرباء بالمناطق النائية وكذا إضاءة معالم الطرق العابرة للصحراء تفاديا لضياع المسافرين في مجاهلها.
- وبخصوص الحماية الاجتماعية للمجاهدين وذوي الحقوق، أثبت البرنامج مواصلة الجهد للتكفل بهذه الفئة وهذا شيء جميل وعليه أشير إلى الوضعية الصحية المزرية التي يعاني منها المعطوبين الكبار في الوطن عموما وفي الجنوب خصوصا حيث أصبح المعطوب لا يستطيع تحمل أعباء التنقل والانتظار للمعالجة في المستشفيات الجامعية بالشمال، الشيء الذي يدعو إلى إيجاد حل لهذه المشكلة، فإن كان في الماضي لا يوجد في الجنوب مستشفى قادر على تقديم كل الخدمات الطبية فإن اليوم يوجد مستشفى الواحات بغرداية قادر على تقديم تلك الخدمات محليا، وعليه أرجو السيد رئيس الحكومة إيجاد طريقة تفاهم بين وزارة المجاهدين والمستشفى المذكور لعلاج المجاهدين بمناطق الجنوب.
- وبخصوص الجانب التاريخي لثورة التحرير وإبلاغه إلى الأجيال الصاعدة فإنني أتمن جهود وزارة المجاهدين في هذا المجال وأدعو المزيد من الدعم المادي والمعنوي إلى المتحف الوطني للمجاهد وملحقاته بالولايات وكذا المركز الوطني للدراسات التاريخية وتاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية ونوادي المجاهد عبر مدن الوطن وتشجيع وتدعيم مجلة أول نوفمبر لتكون في متناول الجميع لترسيخ حب الوطن والمحافظة على وحدته ولتماسك شعبه واستمرارا لقيم ومبادئ ثورة التحرير المجيدة من جيل إلى جيل.
- وبخصوص حماية الإسلام أشار البرنامج إلى دور الزوايا كحصن منيع للإسلام وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة التفريق بين زاوية وأخرى، فالمواطن يشيد بالزوايا التي علّمت القرآن الكريم ودافعت عن تعاليم الإسلام وسعت إلى نشره بين البشر، ويحتقر الزوايا التي تنشر الشعوذة وتخدر العقول.

وإشراكه مباشرة في العملية الإصلاحية وإن تطلب من ذلك جهداً أكثر وقتاً أوسع.

(3) إصلاح هياكل الدولة

أنبه معاليكم إلى أن إصلاح هياكل الدولة لا تظهر نتائجها إلا إذا انعكست في حياة المواطن اليومية ولا يتأتى ذلك إلا بالاهتمام الكبير بمعاونة المواطنين في التعامل الإداري اليومي ومحاولة رصد النقائص الحقيقية لاسترجاع الثقة المفقودة اليوم بين المواطن والإدارة بصفة عامة.

وإن مسألة التعامل وتسهيل الخدمات في تصوري لا تحصل بالقوانين والتعاليم الرديئة فقط بل بالوعي الأخلاقي والسلوك الأدبي، علينا جميعاً غرسه في إطارتنا وأعوان الدولة والمسؤولين بصفة عامة، وقد يجدر بنا العمل على ترسيخ ذلك بالحوار الدائم والحرص التكوينية بمشاركة الجميع في ملتقيات وندوات دورية لتحقيق ذلك. كما نشير هنا إلى دور المنتخب في عملية التنسيق والتواصل بين المواطن والإدارة، فلا بد من رد الاعتبار للمنتخب المحلي الذي كثيراً ما يكون مهمشاً من طرف الإدارة وليس له هيئة احتكام وتقاضي، ضف إلى ذلك انعدام التكفل المادي أثناء أداء مهامه ماعدا علاوة التمثيل الزهيدة ولذلك لا بد من رفع مبلغ هذه العلاوة بالقدر الذي يكفل حجم المهمة المنوطة به ولتقيه من الطمع والضغوطات الخارجية، كما يجب على الحكومة مواصلة الإطار التكويني للمنتخب الذي بدأتها وزارة الداخلية وتطويره وبرمجته في فترات متقاربة خلال السنة ليصب في إطار تحسين الأداء وتكريس عملية التعاون في تحمل المسؤوليات.

(4) الباب الرابع

التنمية البشرية

لقد جاء في برنامجكم حصر المنظومة الصحية وعملية إصلاح المستشفيات في سطور، والذي أراه أنه لا بد من أخذ الأمر بقدر من الجدية والاهتمام وتسخير كل ما نملك من قدرات معرفية وتجارب دولية لتحسين هذا القطاع، الذي يعتبر الملاذ الأول في حياة المواطن.

(1) باب إصلاح العدالة

رغم ما تضمنه برنامج الحكومة من تحسين وتكليف المنظومة القضائية مع متطلبات العصر في ترقية الأداء وتحسين الوسائل وعصرنتها واستدراك الترتيبات الإدارية والأحكام لتعزيز دور العدالة في الحماية الاجتماعية واسترجاع الحقوق إلا أنني أؤكد على ضمان استقلالية القضاء من خلال تحسين ظروف أداء الوظيفة القضائية، وحسن التكفل المادي والإطار التكويني والاجتماعي للقاضي والطايق المساعد له ككتاب الضبط والمحضرين والمحامين والمساعدين والموتقين ومحافظي البيع ومحافظي المحاسبة والخبراء، لحماية القضاء من الضغوطات والوقوع في الطبع أو بيع الضمير.

والملاحظة التي أعيدها للمرة الثانية بعدما ذكرتها في برنامج الحكومة سنة 2002 هو لا بد من إعادة النظر في هيئة التحكيم للقضايا الجنائية وغيرها على هيئة القضاة في العدد ذلك أجدى وأصلح في نظري بحكم معرفة الهيئة الأولى على الأحوال الاجتماعية والشخصية لحياة المتقاضي على عكس الهيئة الأخيرة التي كثيراً ما تعتمد على البراهين والأدلة الإدارية والمادية فقط.

(2) إصلاح المنظومة التربوية

نتمن توجّهات الإصلاح التي وردت على أساس إبقاء المنظومة التربوية المستمدة مرجعيتها من مبادئ 54 وروح الثوابت الوطنية كاللغة العربية ترقية وتحسينا والدين الإسلامي كمبدأ عقائدي وأخلاقي وسلوك اجتماعي والوطن كروح للعيش والاستقرار، يجب المحافظة عليه والمساهمة في بنائه والتفاني في الدفاع عنه.

غير أن تحسين ظروف الإطار المتكون والمكون تكمن في تصوري في رد الاعتبار للمعلم بالدرجة الأولى لعنصر أساسي في العملية التربوية وتصنيفه في المراتب الأولى لهرم الوظيف بصفته الصانع الأول للشخصية الجزائرية الاستشرافية المستقبلية لذا وجب تقديس المهنة من خلال الذين يؤدونها برفع المستوى الاجتماعي والتكويني والعودة إليه

تدخل السيد بوقرة وارث عضو مجلس الأمة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، سيادة رئيس مجلس الأمة المحترم، سيادة رئيس الحكومة والطاقم الوزاري المرافق له المحترمين، السادة الحضور الأفاضل، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته وبعد،

وأنا كذلك أستهل مداخلتني هذه بتقديمي التعازي إلى ضحايا الزلزال الذي ضرب أخيرا منطقة الجزائر وبومرداس يوم 21 من شهر ماي متضرعا للمولى عز وجل أن يتغمد أرواح موتانا وأن يسكنهم فسيح جنانه وأن يلهم ذويهم الصبر والسلوان وأن يشفي كافة الجرحى والمصابين وأن يخفف عنهم آلام الفاجعة برحمته التي وسعت كل شيء «إنا لله وإنا إليه راجعون» كما أن الواجب والاحترام يفرضان على أن أحيي سيادة رئيس مجلس الأمة تحية خاصة ومن خلاله أحيي وأهنئ السيد رئيس الحكومة والطاقم الوزاري بسبب تشريفهم وتعيينهم لقيادة حقائب وزارية ونشكرهم بالمناسبة على الجهود المبذولة من أجل إعداد هذا البرنامج الذي نحن بصدد إثرائه وتفعيله.

فبعد الاطلاع في عجالة عليه والسماع إلى المداخلة والتقديم الذي تفضل به سيادة رئيس الحكومة الذي أوضح من خلاله المحاور الأساسية التي تعدّ من فعاليات هذا البرنامج والتصور في معالجة القضايا الهامة والصعبة التي تنتظر هذه الحكومة.

تولدت عندي قناعة راسخة حول أهمية هذا البرنامج والأهداف المتوخاة منه كما عرفنا من خلال المقارنة بأن هذا البرنامج مستمد أفكاره من برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي تقدم به للشعب أثناء ترشحه للانتخابات الرئاسية وتم تزكيته من قبل الشعب صاحب السيادة في وقته. وأن اتباعكم لهذا النمط في إعداد برنامج منسجم ومستنبط أفكاره من برنامج رئيس الجمهورية لهو الأسلوب الحضاري المتقدم والمفضل عند المواطنين كما أن هذا البرنامج تمت المصادقة عليه من قبل السادة نواب

وأظن أن انعكاس صورة التنمية الحقيقية للدولة تظهر في الخدمات الصحية المقدمة من طرف هيكلنا الصحية بالدرجة الأولى كما تظهر في البنية التحتية والمرافق بصفة عامة.

وعن إصلاح المستشفيات يبدأ بعملية التشخيص الحقيقي الميداني للنقائص وحصرها ثم تقديم خطة تدريجية لإصلاح ما فسد، وإن انتشار الهياكل الصحية في المداشر والقرى والبلديات النائية دون أن توفر على أدنى شروط التداوي والعلاج في الحقيقة هي صورة تعكس العجز والإهمال الفضيع وهو لا يشرف الدولة الجزائرية.

كما أشير هنا إلى ضرورة مشاركة الجميع حتى المنتخب المحلي والإطار الطبي والشبه الطبي زيادة على ما تذكر في البرنامج في عملية وضع القانون المتعلقة بترقية الصحة وحمايتها.

(5) انشغالات الولاية

إن من مهامنا كنواب أن نرفع إليكم بعض الانشغالات التي نراها ضرورية في إدراجها ضمن برامجكم لدفع عملية التنمية في ولاية الأغواط.

1 - ضرورة إنشاء مستشفى جامعي يستفيد منه سكان ولايات الجنوب الجزائري، بدء من ولاية تمنراست إلى ولاية المدية.

2 - ضرورة إضافة قطاعات صحية للولاية، علما أنها لا تتوفر إلا على قطاعين صحيين فقط لا يفيان بحاجيات المواطنين.

3 - ضرورة الاهتمام بتهيئة مدن ولاية الأغواط التي تعرف تأخر فادح في هذا المجال.

4 - ضرورة تسجيل برنامج خاص لتجديد ولتعبيد طرقات الولاية التي تعرف تدهورا كبيرا.

5 - نطالب بأحقية أولوية التشغيل في الشركات الوطنية والأجنبية المتواجدة في منطقة حاسي الرمل.

وفي الأخير نتمنى لكم التوفيق والسداد.

بشهامته وتضامنه مع غيره وقت المحن فراح يقدم ما عنده تلبية لنداء التضامن من أجل تخفيف الفاجعة وآثارها على سكان هذه المناطق كما لا ننسى الجهود الفعالة المبذولة من الأسلاك الفاعلة من جيش وشرطة ودرك وحماية مدنية وأطباء وممرضين والمتابعة المبكرة والمستمرة لهذا الحدث من طرف رئيس الجمهورية والطاقت الحكومية.

أمام هذا الوضع المقدم فإن هذه المناطق التي مسها الزلزال قد تضررت يستوجب استفادتها من برنامج تعميري وتنموي خاص يؤخذ إن شاء الله بعين الاعتبار من قبل البرلمان أثناء دراسته لقانون المالية التكميلي لهذه السنة.

وأنا بدوري أؤيد وأشجع القرار الشجاع الذي وعد به رئيس الجمهورية منكموبي زلزال 21 ماي بقضائهم فصل الشتاء بمنازلهم التي تخصص لهم إن شاء الله هذا القرار تبنيتموه بصورة مطلقة فأرجو أن تكونوا عند حسن هذا الوعد حتى تبقى المصادقية قائمة بين الواعد والموعود وفي هذا الباب أطلب من مؤسستنا الإذاعة والتلفزيون الجزائري أن يتولوا بتنشيط أيام جمع التبرعات من أجل بناء ماهدمه الزلزال.

سيدي الرئيس من الصعب جدا أن أترك هذا الباب هكذا وبهذه البساطة لما له من تأثير في نفوسنا وفي نفوس سكان المنطقة وما تركه من صدمة في نفوس الأولاد الصغار. فأرجو من المولى العلي القدير أن يخفف من وطأة هذه الصدمة وأن يزيلها من نفوس هؤلاء الصغار وأن تعود البسمة والفرحة لهم.

سيادة رئيس الحكومة المحترم أردت أيضا أن أتطرق إلى نقاط أخرى احتوى عليها برنامجكم.

1) الإصلاح الاقتصادي

بصورة مختصرة جدا أن الإصلاح في الجزائر يعني الانتقال من نظام اقتصادي موجه إلى نظام اقتصادي حر ومتطور مبني على التعاقد والانفتاح والتنافس المشروع في هذا المجال يبقى انشغالنا مطروح حول:

1) إعادة النظر في بعض القوانين التي تم تقنينها

المجلس الشعبي الوطني خلال الأسبوع المنصرم وبالمناسبة أهنتكم على هذه التزكية راجيا من العلي القدير أن يلهمكم ومن معكم الصحة والعافية من أجل أداء مهمتكم النبيلة في أحسن الأحوال مخصصين كل جهدكم خدمة لهذا الوطن وشعبه مخففين الصعوبات المحاطة به باذلين العناية اللازمة من أجل تطبيقه في الميدان.

سيادة رئيس الحكومة إن راحة المواطن هي راحتنا وأن مشاكله هي مشاكلنا كلنا وأن شعوركم بالمسؤولية تبقى مسخرة من أجل خدمة الشعب والتطلعات إلى انشغالاته والسعي دوما إلى إيجاد الحلول لها أو العمل على تخفيفها.

سيادة رئيس الحكومة لو قمنا بجمع المعطيات والحيثيات المذكورة سابقا أقول بأن هذا البرنامج المقدم لنا من حيث نظرتة وتصوره المعالجة الأوضاع في كافة جوانبها الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية مقبول للغاية بل أكثر من هذا يحمل في مضامنه أجوبة على أي انشغال أو سؤال يطرح.

ولكن وحتى يتحسس به العام والخاص يجب أن يتدعم بعملية التأيير والتجنيد ومساهمة الجميع في إنجاحه فلا يحق لأحد أن ينظر إلى نفسه غير معني بل مهمش سيما في هذا الظرف بالذات بل يجب على كل واحد من هذا الوطن أن يساهم من قريب أو من بعيد بالكثير أو بالقليل في بناء بلده فشرف المرء في هذه الحياة أن يترك عملا خيرا ينتفع به غيره ويتذكر به بعد رحيله.

إذا ما اجتمعت هذه القيم في أمة فذاك الخير كله وإذا ما انعدمت سبل التضامن وأغلقت أبواب الرحمة والمساعدة في مجتمع فانتظر الشر كله.

سيادة رئيس الحكومة المحترم إن من ضمن الملفات الكبرى التي تنتظركم في الميدان هو ملف الزلزال الذي ضرب العاصمة وضواحيها في 21 ماي من هذه السنة وما تركه من دمار وتخريب وخسائر في الأرواح والعتاد.

وقد كانت الفاجعة كبيرة على الجزائر قاطبة وقد أحس وشعر به هذا الشعب الأبوي الذي عودنا

قائماً في قطاع البناء وفي القطاع الفلاحي في استصلاحها للأراضي وتوزيعها على الفلاحين وتشجيع الاستثمار في هذا الجانب التي أصبحت كافة مشاريعه مدعمة من قبل الدولة بنسب مختلفة من مشروع لآخر وبهذه المناسبة أحيا السيد وزير الفلاحة، على المجهود المبذول في هذا الميدان الذي لقي تجاوبا هائلا من طرف الفلاحين.

أما الجانب المتعلق بالقطاع السياحي، لقد حان الوقت في أن نفكر في البحث عن موارد ومداخل الخزينة الدولة كبديل لما بعد البترول.

ونظرا لكون الجزائر تزخر بمناطق سياحية هائلة سواء الساحلية أو الجنوبية أكثرها لم تستغل إلى حد الآن ولم يقع عليها الإشهار حتى تعرف من قبل أهلها أو من قبل الأجانب كما أن الحكومات السابقة لم تول اهتماما كبيرا بهذا القطاع ولم تعطه المكانة المفضلة الخاصة به ولها في ذلك أسبابها وحججها وقد حان الوقت في التفكير ما بعد البترول وهذا بتنوع الثروات المنتجة على القطاعات الأخرى كالسياحة التي تعيش من مدخولها بعض الدول الغير بترولية، وعلى ضوء ما ذكر يجب الاعتناء بهذا القطاع وتشجيع كل من يريد الاستثمار به.

كما يجب الاعتناء بالمناطق السياحية الموجودة والمعروفة وإعطائها الأولوية في الاستفادة مع الغاز والكهرباء والماء والطرق.

– الجانب المتعلق بالعدالة (القضاء الجزائي)، سيادة رئيس الحكومة، نظرا لأهمية هذا القطاع فقد بذلت الدولة جهدا كبيرا من أجل تحسينه وقد تم في شأنه إعداد ملف خاص بإصلاح العدالة، وأنا علي يقين بأن هذا الجهاز سيعرف قفزة نوعية في إطار الإصلاح القضائي وتطبيق توصيات اللجنة التي أسست لهذا الغرض، حيث يبقى انشغالنا حول هذا القطاع.

(1) الإسراع في فتح المجالس القضائية الجديدة.
(2) فتح المحاكم الإدارية مستقلة عن المحاكم العادية.

(3) رفع من مستوى تكوين القضاة وفتح مجال للتخصص أثناء التكوين.

وتسنيها في ظل الاقتصاد الموجه وهذا بإدخال ترتيبات عليها أو استبدالها بقوانين أخرى تنسجم مع المرحلة ومع التطور الحاصل.

(2) تنشيط المناطق الحرة في الجزائر

فبالرغم من كون هذه المناطق قد تم تنظيمها بمقتضى قوانين تحكمها. إلا أن عملية تنشيطها وتوظيفها عرفت تأخرا كبيرا والسبب مازال لحد الآن مجهولا.

أرجو أن تضع حكومة أويحي هذا الملف في مقدمة مهامها حتى تظهر هذه المناطق للوجود.

(3) كما يبقى انشغالنا قائم حول إصلاح نظام البنوك وتسهيل إجراءات القروض بها وتشديد العقوبة المتعلقة بإصدار شيك بدون رصيد حتى لا يبقى الشيك لعبة في يد بعض المغرضين الذين لا يعرفون بأن التعامل التجاري بين الأشخاص مبنى على عنصر الثقة والائتمان والسرعة.

كما نشجع البنوك في مساهمتها في البناء والاستثمار في كافة المجالات وتحديث هذه المؤسسات على أسس سليمة ومتينة وقابلة للمنافسة.

(4) التعامل بصورة إيجابية مع الملفات المتعلقة بملف تشغيل الشباب وتطوير أساليبه والشبكة الاجتماعية لما لها من أهمية في أوساط الفئة الشبانية وكذا التعامل مع ملف الإنعاش الاقتصادي والتنمية المحلية، حيث هذا الملف أعطى مردوده الإيجابي على مستوى ولايات القطر الجزائري.

وقد استطاعت بعض الولايات من خلال الغلاف المالي الممنوح تحت عنوان هذا الباب إنجاز مرافق كانت ضرورية وإيصال الكهرباء والغاز لبعض البلديات. أرجو من سيادة رئيس الحكومة الاستمرار على هذا النمط وترقيتها متى كانت الظروف متاحة.

سيادة رئيس الحكومة، إن الوضع الاجتماعي في بلادنا يعد ويعتبر هو الآخر قضية من قضايا الساعة خاصة إذا ماتعلق الأمر بمظاهر البطالة وتدهور ظروف معيشة المواطنين، وحتى يقع التخفيف من سلبات هذه المظاهر يجب أن يبقى استثمار الدولة

4) الاعتناء بمختلف الأسلاك والمهن المساعدة للعدالة ومراقبتها.
5) الاعتناء بكتابة الضبط والأقسام الأخرى.
6) العمل على تحديث مؤسسات إعادة التربية وجعلها مكانا لإعادة تربية المسجون. في هذا المجال يبقى واجب الدولة نحو هذا المسجون قائم بتكفلها به أثناء إقامته بتلك المؤسسة.
وشكرا على حسن التتبع والسلام عليكم

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الإثنين 07 جمادى الأولى 1424 هـ
الموافق 07 جويلية 2003م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587

